زواج القاصـرات والإتجـار بـالبـشر
تحليل اجتماعي من منظور ثقافة الفقر
(دراسة ميدانية بقرية كوم النجار بالغربية)

د / مشيرة محمد العشري

ملخص البحث:

لقد شهد المجتمع في الآونة الأخيرة تصاعد ظاهرة زواج القاصرات. فمع وجود العديد من مناطق العالم التي تعانى من الاضطرابات الداخلية ،وعدم الاستقرار وتدنى الظروف الاقتصادية ، والعديد من العوامل التي تكون أشبه الى مصيدة للفقر داخل المجتمع ، نشأت ظروف معينة سهلت وجود مورد متجدد من الضحايا .لذا تحاول الدراسة التعرف على تلك الظاهرة ورصد ابعادها المختلفة، والتعرف على ثقافة الفقر وعلاقاتها بتلك الظاهرة، الكشف على اهم تداعيات هذه الظاهرة سواء كانت اجتماعية أو ثقافية ،و محاولة الوصول الى اقتراحات وتوصيات للحد منها . اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الواقع الحالي واستنتاج أسباب المشكلة محل الدراسة من خلال البيانات التي يتم الحصول عليها من المقابلات مع الحالات بمجتمع البحث.

مقدمة البحث :

الزواج هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليه الأسرة في أي مجتمع من المجتمعات، كما يختلف الزواج لدى الإنسان عنه لدى الكائنات الحية الأخرى؛ لأنه نظام اجتماعي يتأثر بالجانب الاجتماعي من: دين ، وأعراف وعادات وتقاليد، فقد شرعه الله لغاية عظيمة وهو الاستقرار النفسي والروحي. لكن تبدلت الأحوال وأصبح الزواج – وفق شريعة الله من المودة والرحمة –مجرد استغلال للنساء والفتيات القاصرات من أجل التجارة والربح نتيجة للعديد من التأثيرات الاجتماعية التي ألقت بتوابعها السلبية على المجتمع المصري وتعرضت من خلالها بعض الفئات لظروف اجتماعية واقتصادية بالغه السوء، وأكدت دراسات عديدة على كيفية استخدام الإتجار البشر في الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات، التي قد دفعتهن الظروف المعيشية السيئة، أو الأوضاع السياسية المضطربة في بلدانهم، إلى أن يكونوا عرضة للإتجار والاستغلال. فقد خيم الفقر على العالم المتحضر جراء تضافر مجموعة متشابكة من العوامل تشكلت على هيئة "مصيدة الفقر" كما ذكر في الكثير من الكتابات سواء على المستوى المحلى أو العالمي. فعلى المستوى المحلى يعيش الفقراء في ظروف قاسية تتمثل في افتقادهم إلى العديد من المعدات الإنتاجية وإصابتهم بالأمراض فضلا عن نقص الغذاء وانعدام الأمن الاجتماعي، وعلى المستوى العالمي تستأثر السياسات الحكومية في عدة قطاعات بدعم سكان المدن على حساب الأعداد الغفيرة في الريف . ولقد تبين في الواقع أن النمو الاقتصادي وجهود التنمية التي بذلت لنقل المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات أكثر حداثة ،لا تؤدى إلى نتائج ملموسة للحد من دوامة الفقر أو تخفيض أعداد الفقراء .

كما تكاد معظم التنبؤات البحثية تؤكد على أن قضية الفقر ستظل تمثل أحد التحديات الفعلية، في ظل آليات تدويل الاقتصاد إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً ، لقد باتت ظاهرة الفقر والتفاوت المعيشي منتشرة بشكل ملحوظ ومقلق،

مما يشكل تهديداً مستمراً لأبنيه الدولة ، بل إنه لا يشكل تهديداً للبنى التقليدية المتخلفة فقط ، وإنما أصبح تهديداً فعلياً للأغنياء والأثرياء في دول العالم المتقدم ذاته ، [١] وخلال الآونة الأخيرة ومع التطور غير المتكافئ بين المجتمعات بالإضافة إلى زلزال الأزمة المالية العالمية الذى قوض أركان العديد من المؤسسات الاقتصادية الكبرى والذى مازالت توابعه تطل علينا بظلالها حتى الأن والتي تعانى منه أغلبيه أفراد المجتمع .

من هنا يمكن أن نشير إلى الحياة الاقتصادية التي زادت الفقراء تدهوراً والحكومات التي يجب أن تعيد النظر في سياستها الاجتماعية كنتيجة لتغير المناخ العالمي ، سواء اقتصادياً أو اجتماعياً ، فإن أول ما يحدث في أوقات الأزمات الاقتصادية هو شن الحرب على سياسات الرفاهة، ذلك أن التثبيت الاقتصادي في كثير من بلاد العالم الثالث – وخاصة مصر – لا تتضمن فقط تخفيض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وتحويل المدفوعات بالإضافة إلى تخفيض الدعم على المواد الأساسية للمواطن البسيط مما يؤدى إلى ارتفاع نسبة الفقر بين العديد من الفئات غير القادرة على التعايش مع الواقع ، لذا تواجه المرأة في المجتمع المصري مشكلات اجتماعية عديدة نتيجة لتلك التغيرات ، والتحولات الاجتماعية ، والأزمات الاقتصادية التي مر بها المجتمع، وأدى ذلك إلى ما يسمى بالإتجار بالقاصرات من أجل المكسب المادي على حساب احترام آدمية الإنسان . ومن هنا برزت ظاهرة زواج القاصرات التي تحولت إلى تجارة من أجل المكسب والربح على حساب حقوق المرأة التي حرمت منها ومن اجل القدرة على التعايش والتكيف مع الظروف التي يمر بها المجتمع .

مشكلة البحث :

لقد أصبحت مصر تعانى مأزقاً ينال سمعتها الدولية في مجال الإتجار بالبشر . فالتقارير الدولية قد صنفت مصر في المركز الرابع بعد الصين والفلبين وبنجلاديش في مجال الإتجار بالبشر.[٢] مما أدى إلى إثارة اهتمام كثير من الباحثين في مختلف المجالات حيث شهد المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة تصاعد ظاهرة الإتجار بالبشر. فمع وجود العديد من مناطق العالم التي تعانى من الاضطرابات الداخلية ، وعدم الاستقرار وتدنى الظروف الاقتصادية داخل المجتمع نشأت ظروف معينة سهلت وجود مورد متجدد من الضحايا .وعلى الرغم من وجود مجموعة من الوثائق الدولية تحوى قواعد وتدابير عملية لمكافحة استغلال البشر ، وبخاصة النساء، إلا أنه لا توجد وثيقة موحدة تتناول جميع جوانب الإتجار بالبشر ، الأمر الذى أدى بالمجتمع الدولي إلى إبرام وثيقة مسماة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، مرفق بها البروتوكول الأول لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص – خاصة بالنساء والأطفال– والمكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.[٣]

كما تزايد الإتجار بالنساء على أوسع نطاق في العشر سنوات الأخيرة .وتشير الشواهد المتاحة إلى أن هذه التجارة مربحة بدرجة عالية لأولئك الذين يديرون هذه التجارة ،كما يمكن لهذا النمو في هذه المناطق أن يكون مرتبطاً بالنساء الفقيرات، أو تم بيعهن للسماسرة بسبب فقر وحداتهم المعيشية. (٤) فقد أكد صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوقع أن يصل عدد تلك الفتيات من ١٤.٢ مليون فتاه إلى ١٥.١ مليون فتاه تحت سن الزواج خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى ٢٠٣٠ وقد تزيد هذه النسبة إلى ١٤% إذا استمرت على هذا المعدل من الزيادة نتيجة للنمو السكاني المتزايد، وهذه الزيادة من الأمور المثيرة للجدل والتي أدت إلى تناول مثل هذه الظاهرة من خلال الأضرار التي تقع على فئة كبيرة من الفتيات القاصرات لذا طالب صندوق الأمم المتحدة بسرعه تضافر الجهود المبذولة من أجل التقليل من عدد الفتيات المتضررات .حيث أُعتِبرت تلك الظاهرة من الجرائم التي ينتهك فيها الفرد وتضيع حقوقه ويستغل أسوأ استغلال ممكن ، وقد راعت كافة الاتفاقيات الدولية والتشريعية وضع حد لهذا الفعل ، لذا فقد وضع المشرع المصري في القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ لمكافحة الإتجار بالبشر تعريفاً يوضح كافة الصور والأفعال والأشكال الدالة عليه(*) لذا تنطلق مشكلة الدراسة **من تساؤل رئيسي وهو كيفية تأثير العوامل الاجتماعية (الفقر – العنف – الجهل وغيرها....) على انتشار ظاهرة زواج القاصرات ؟**

أهمية البحث :

يعتبر الإتجار في الأفراد جريمة تحتاج إلى التعامل معها بفاعلية لتكاتف الجهود على المستوى الوطني والدولي ، وإدراكاً من الحكومة المصرية لتلك الظاهرة بوصفها تتنافى مع القيم الإنسانية المستقرة ، ولما تمثله من امتهان لكرامة الإنسان الذى كرمة الخالق ، وانتهاك لحقوقه الأساسية في الحياه والكرامة والأمن والحرية والمساواة ، واقتناعاً منها بأن النساء والأطفال يمثلون الفئات الأكثر تضرراً من هذه التجارة ، وأن الفقر والجهل وانعدام الفرص المتكافئة للتنمية كلها عوامل تجعل الأفراد أكثر عرضة للوقوع كضحايا للإتجار ، واهتمامًا منها بالظاهرة في إطار أنشطتها في المجال متعدد الأطراف وإسهامها بصورة إيجابية في صياغه المعايير الدولية للتصدي للقضايا الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي ومن بينها الإتجار في الأفراد، إلى جانب السعي للتعامل الحاسم والفعال معها على المستوى الوطني .

وتتبلور أهميه الدراسة في التالي :

١- يمكن الاستفادة من تلك الدراسة في التعرف على تأثير هذه الظاهرة على المجتمع المصري .

٢- استخلاص بعض النتائج التي يمكن الاستفادة منها للحد من هذه الظاهرة .

٣- توجيه أنظار الباحثين لتلك الظاهرة لإجراء دراسات تتبعيه لهذا الموضوع .

أما الأهمية النظرية للدراسة فهي تنطلق من تفسير تلك الظاهرة من خلال مفهوم التشيوء الذى يكمن في إسهامات لوكاتش والتي تنطلق من فكرة الولع الشديد بفكرة السلع لتشمل الوعى الإنساني حتى تأخذ العلاقات بين الناس شكل العلاقات بين الأشياء بالإضافة إلى ثقافة الفقر ونظرية الحرمان النسبي التي تجعلهم يهتمون بفكرة الاستهلاك والمتع المؤقتة والتي تدفعهم إلى الاتجاه إلى أسرع الطرق للإحساس بالأمان الاقتصادي .

أهداف الدراسة :

١- رصد أبعاد ظاهرة زواج القاصرات في مصر.
٢- الكشف عن العلاقة بين زواج القاصرات والإتجار بالبشر.
٣- البحث في ثقافة الفقر وتنامى ظاهرة زواج القاصرات في مجتمع الدراسة.
٤- الكشف عن أهم تداعيات ظاهرة زواج القاصرات والإتجار بالبشر في المجتمع .
٥- محاولة الوصول إلى آليات عملية لمواجهه الظاهرة موضوع البحث.

تساؤلات الدراسة :

ما علاقة زواج القاصرات بالاتجاه نحو الإتجار بالبشر؟

١- ما العلاقة بين الفقر وتحويل الفتاة الى سلعة للإتجار بها؟
٢- ما دور غياب مبدأ العدالة الاجتماعية ، التهميش، والاستبعاد في ظهور بعض الظواهر السلبية على المرأة ؟
٣- ما تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السيئة في انتشار ظاهرة زواج القاصرات؟
٤- ما الاقتراحات والحلول اللازمة لحل ظاهرة زواج القاصرات ؟

منهج الدراسة :

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الواقع الحالي واستنتاج أسباب المشكلة محل الدراسة من خلال البيانات التي يتم الحصول عليها من المقابلات مع الحالات بمجتمع البحث .

مفاهيم الدراسة :

١- زواج القاصرات :

ليس هناك تعريف شامل جامع لكل أنماط الزواج الإنساني ؛ لأن الزواج نظام اجتماعي قد يكون له معان مختلفة للغاية باختلاف الثقافات. ومع ذلك يمكن تعريف الزواج تعريفاً واسعاً على أنه (علاقة جنسية تفرض عليها جزاءات اجتماعية ، وتتكون من فردين أو أكثر من الجنسين، ومن المتوقع استمرارها عبر الزمان من أجل الحمل وإنجاب الأطفال ، وقد تتضمن الجزاءات الاجتماعية في معظم الثقافات وجود العلاقات الثابتة المستقرة. وإذا نظرنا إلى الزواج من الناحية الاجتماعية نجد عناصر أخرى إلى جانب أفكار الجنس والأبوة إذ يحظى الزواج بطابع الموافقة الاجتماعية كذلك عندما يتم الزواج يصبح عقداً قانونياً؛ لأنه يحدد العلاقة بين الزوج والزوجة وبين الآباء والأطفال كما يجب أن يتم على الملأ

وبطريقة تتسم بالرزانة والوقار .[٥] أو هو مؤسسة اجتماعية، أو مركب من المعايير الاجتماعية يحدد العلاقة بين رجل وامرأة كما يفرض عليها نسقاً من الالتزامات والحقوق المتبادلة الضرورية لاستمرار حياة الأسرة وضمان أدائها لوظائفها ، كما يعتبر الإعلان عن الزواج من خلال حفل الزواج يعترف به داخل المجتمع وبالتالي يجد التدعيم الاجتماعي . [٦] ومن هنا يعد الزواج بصورته التقليدية ، على أنه علاقة قانونية بين رجل وامرأه بالغين تترتب علية حقوق وواجبات معينة.[٧]

كما عرفت كلمة القاصر**Minor** بأنه الشخص الذى لا يصل إلى سن الرشد ،وهو سن ما قبل ال١٨ عاماً . [٨] ويعتبر زواج الصفقة كما يطلق علية أحد أشكال الإتجار بالنساء والذى انتشر في جمهورية مصر العربية في الآونة الأخيرة حيث تصبح الفتاه مجرد سلعة تباع وتشترى فتصبح صفقة بين الفتاه وأهلها وبين ثرى أجنبي ويكبرها بأعوام كثيرة قد تصل إلى ضعف سنوات عمرها وأكثر من خلال ما يضعه أمامهم من مغريات مادية وهدايا نفيسة الثمن والوعود بتوفير فرص عمل مناسبة للأخوة خارج الوطن .... الخ من مغريات حيث ينتهز الزوج الأجنبي حالة الفقر التي تعيشها كثير من الأسر المصرية . [٩]

كما أن زواج القاصرات يشتمل على أنواع عديدة منها:

١-زواج قسري ، أي ليس من حق الفتاه القبول أو الرفض لاختيار الزوج ، وهذا النوع – غالباً ما يقوم به ولى الأمر باتخاذ قرار الزواج سواءً بالرفض أو القبول .

٢-زواج من أشخاص مصريين وفقاً لعادات وتقاليد ينتمون إليها من المجتمعات البسيطة التي يعيشون فيها.

٣-زواج من أشخاص غير مصريين يكون بهدف تحقيق مكاسب مادية .[١٠]

كما حددت الدراسة الحالية تعريفاً إجرائياً لزواج القاصرات على أنه زواج الفتيات اللاتي لا تتجاوز أعمارهن الـــ ١٨ عاماً كنوع من أنواع الإتجار بالنساء ؛ وذلك نتيجة للضغوط الحياتية وتحت تأثير كل من الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبيئة المحيطة بهم وذلك من منطلق التمييز النوعي بين كل من الرجل والمرأة .

٢-تعريف ثقافة الفقر: culture of poverty

في البداية يمكن تعريف **الثقافة** على أنها تتألف من أنماط مستترة أو ظاهرة للسلوك .[١١]

كما تحتوي الثقافة على الأفكار والاتجاهات العامة المقبولة والمتوقعة التي يتعلمها الفرد من خلاله اتصاله بالواقع الاجتماعي ، لذلك فلها دور هام في كيفية فاعليته في المحيط الاجتماعي. [١٢]

كما عرفت معاجم العلوم الاجتماعية **الفقر** على أنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد. كما ينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظراً لارتباطه بمستوى المعيشة العام داخل المجتمع ،

كما يرتبط بتوزيع الثروة ونسق المكانة ، والتوقعات الاجتماعية . (١٣) ويرى الباحثون المهتمون بقضايا الفقر أن هناك نوعين أساسين هما : الفقر المطلق أو الموضوعي والفقر الذاتي، النوع الأول مرتبط بالدخل ويقاس بخطى الفقر الأدنى والأعلى ، أما النوع الثاني فمرتبط بتقدير الفقراء لأنفسهم من خلال المنظور الأدنى لمستوى المعيشة ، والذى يرتبط بمدى القدرة على توفير متطلبات الحياه اليومية حيث أن هناك قائمة من الاحتياجات يطلق عليها مؤشرات الحرمان في حين الحرمان منها، فإنها تعنى الحرمان النسبي وبالتالي تعد مؤشرات للفقر.(١٤)

كما يوجد شبة اتفاق بين مختلف الباحثين المشتغلين بالاقتصاد والسياسة الاجتماعية علي أن الشخص الفقير هو ذلك الشخص الذى يشعر بالحرمان من إشباع حاجاته الأساسية أو الحصول عليها بصورة ميسرة ، وتتضمن تلك الحاجات الغذاء والمسكن والمأوى والتعليم والمياه النقية ، كما تم توسيع المصطلح Poverty ليشمل الحرمان من الإبداع والحرية والكرامة واحترام الذات والآخرين (١٥) لذا فإن الفقر يعتبر عملية معقدة ومتعددة الأبعاد تنشأ من تفاعل كل من العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤدى إلى حالة العوز الذى يواجه الفقراء ، كما أن معالجة الأسباب الجذرية للفقر تتطلب فترات طويلة لتحسين المستوى المعيشي من حالات الحرمان المتنوعة . (١٦)

يرى أوسكار لويس أن ثقافة الفقر هي ثقافة فرعية تظهر نتيجة لقوة ضغوط تلك التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي تقع في نطاق المجتمع ويتصف بها أولئك الذين نشأوا في عالم الطبقات الأدنى والتي يشترك مع ثقافة المجتمع الأكبر. وأن هذه الثقافة وإن كانت تنتقل من جيل إلى جيل فإنها تعيش في نطاق حامليها دون أن يشعروا بذلك في الوقت الذى يشير إليه مفهوم ثقافة الفقر إلى درجة عالية من التجانس والاتفاق العام بين الفقراء أنفسهم. (١٧)

ومن هنا فقد تعددت التعريفات المختلفة للفقر ولكن الجزء المشترك في تعريفة يدور حول مفهوم "الحرمان النسبي" من كون اعتباره انخفاض معدل الدخل أو اعتباره افتقاد القدرة على العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية والمشاركة السياسية وتلقى الخدمات الحكومية ، وذلك على اعتبار الفقر هو افتقاد القدرات الأساسية التي تمكن الإنسان من التوافق مع المجتمع الذى يعيش فيه ، وبهذا المعنى فإن الفقر بمثابة عملية استبعاد اجتماعي للفرد، وذلك من خلال حرمانه من حقوقه واحتياجاته الأساسية، بالإضافة إلى حرمانه من القيام بواجباته تجاه وطنة . (١٨)

كما أن عدم الاستقرار الاقتصادي الملازم للفقر ينظر إليه من منظورين : الأول هو فقر الدخل (الذى يعرف بمقياس ما يتوافر للإنسان من سلع وخدمات متمثلاً بالإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد) ، والثاني وهو الفقر الإنساني(الذى يعرف بمقياس الدخل وبأبعاد

أخرى ذات قيمة حياتية مثل التعليم والصحة والحرية السياسية).[١٩]

لذا عرفت الدراسة ثقافة الفقر على أنه العادات والتقاليد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لانخفاض مستوى الدخل حيث يشير لوضع من الحرمان من الموارد، أو قدرات تعتبر ضرورية لحياه بشرية كريمة ؛ وبالتالي تحت وطأة هذه الظروف السيئة يكون له تأثير سلبى على أفراد المجتمع .

٣- الإتجار بالبشر :

عرف الإتجار بالبشر على أنه كافه التصرفات المشروعة وغير المشروعة ، التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعه أو ضحية يتم التصرف فيها بواسطة وسطاء محترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلالهم في أعمال ذات أجر متدن ،أو في أعمال جنسية أو ما شابة ذلك، وسواء تم هذا التصرف بإرادة الضحية أو قسراً عنه أو بأي صورة أخرى من صور العبودية.[٢٠]

جاء هذا التعريف في " برتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار في الأشخاص ، وبخاصة النساء والأطفال ، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وهو ما يسمى ببرتوكول "باليرمو" وتم التعرف علية من خلال مجموعه من المصطلحات على النحو التالي :

" تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد باستعمال القوة ، أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر ، أو الاختطاف ، أو الاحتيال ، أو الخداع ، أو سوء استخدام السلطة، أو استغلال موقف ضعف ، أو إعطاء ، أو تلقى مبالغ مالية ، أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص أخر لفرض الاستغلال. ويشتمل الاستغلال – كحد أدنى – استغلال دعاة الغير، أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، والسخرة ، أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق، أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستبعاد ، أو نزع الأعضاء . [٢١]

وقد توصلت الدراسة الحالية إلى التعريف الإجرائي للإتجار بالبشر: فهو " فعل متمثل في نقل، وتنقيل استعمال السلطة الأبوية بأي وسيلة سواء كانت مشروعه أو غير مشروعه على من هم دون الثامنة عشرة أو من هم في حالة ظرفية لا يمكن معها الاعتداد برضائهم أو حرية اختيارهم ، متى كان ذلك بغرض إساءة استغلالهم. وقد يكون كل ذلك نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية وانتشار ظاهرة الفقر مع ارتباطها ببعض الثقافات الخاطئة وتدنى المستوى الاجتماعي والثقافي " .

الإطار النظري للدراسة :

لقد تناولت الدراسة ظاهرة زواج القاصرات من خلال عملية البيع والشراء والإتجار بهم كسلعة وقد تم ذلك من خلال اتجاهين :**الأول** : من خلال رضا بعض القاصرات ببيعهن من خلال بعض الوسطاء سواء كان عن طريق الآباء أو بعض السماسرة، **والاتجاه الآخر** يكون بالإكراه وعدم موافقة القاصر نفسها.

وقد يتم تفسير ذلك من خلال ما يلى : **الاتجاه الأول** في تفسير تلك الظاهرة وهو رضا القاصر نفسها وسعادتها بتلك الزيجة وهو ما يطلق علية باسم "زواج الصفقة " ويمكن أن يفسر من خلال مفهوم التشيؤ reification حيث تكمن إسهامات لوكاتش في النظرية الاجتماعية مشيراً به إلى اتساع نطاق تقديس السلع commodity fetishism ، أو ما يسمى الولع الشديد بالسلع لتشمل الوعى الإنساني والمجتمع .كما وضع لوكاتش تعريفاً للتشيؤ بقولة أن " العلاقات بين الناس تأخذ شكل أو طابع العلاقات بين الأشياء ، إذ تبتعد عن الطبيعة الأساسية للعلاقات بين الأفراد " [٢٢] كما يحلل لوكاتش نظرية التشيؤ فيرى أنها مرتبطة بمنطق التبادل السلعي بين الناس ويتم التعامل مع الناس من خلال سلعة، وتصبح هذه الطريقة هي قاموس الحياه اليومية، وهكذا تتحول العلاقات الإنسانية القائمة بين الناس إلى أشياء فتتحول القيم الإنسانية إلى قيم سلعية ، وتتحول العلاقات البشرية إلى أشياء بسبب السلعة. [٢٣] ومن هنا فقد انتقد لوكاتش النزعة الشيئية التي سيطرت على الثقافة الرأسمالية capitalist culture بالرغم من عدم وضوح النظام الرأسمالي داخل المجتمع المصري حيث يتم فيه إدراك وفهم المجتمع على أنه حقيقة مادية. [٢٤]

كما أكد هربرت ماركيوز أن التشيؤ يظهر العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وكأنها تسليع للعلاقات الإنسانية ، وهو بذلك يخفى أصلها ، والآليات التي تعمل على حفظها ، وإمكانية تغييرها ، وهو قبل كل ذلك يخفى لُبُّها ومضمونها الإنساني ، فالعلاقات بين الأفراد تصبح مادية ". [٢٥]

كما أن **نظرية الحرمان النسبي** التي أوجدت الجدل الدائر حول ثقافة الفقر لدى **أوسكار لويس** والتي تعمل على وصف حياة الفقراء المرتبطة بزواج القاصرات حيث تشير إلى ثمة ثقافة معينة تسيطر عليهم وتحول بينهم وبين الخلاص من الفقر ، وهو رد فعل من جانب الفقراء إزاء وضعهم المهمش داخل مجتمع غير متكافئ تغلب عليه الفردية [٢٦] ، كما ينظرون إلى الفقر باعتباره ثقافة يتسمون بها فتنتشر لديهم الاتكالية والقدرية ، وعدم القدرة على تنظيم الأمور عبر الزمن بين الأجيال، ويتم ذلك من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية . ويبرز أصحاب هذا الاتجاه انتشار ثقافة الفقر بين الفقراء بإلقاء المسؤولية عليهم ، حيث إنهم يتبنون هذه الثقافة مما يحول دون إمكانية تغيير أوضاعهم أو إخراجهم من مصيدة الفقر ، فقد اعتاد الفقراء على هذه الأوضاع فبدلا من محاولتهم للخروج من مصيدة الحرمان فهم يكتفون بتبني بعض الأساليب للتعايش مع الفقر ، ويفتشون في ثقافة المجتمع عن قيم ثقافية تدعم فقرهم .[٢٧] بل إن الفقراء – طبقاً لهذه النظرية– مسرفون ولا يهتمون إلا بالاستهلاك وبالمتع الوقتية، وهكذا يصبح الفقراء محبوسين فيما يشبه الدائرة المغلقة التي لا يستطيعون الإفلات منها إلا إذا حدثت ظروف غير عادية تغير من فكرهم وقيمهم ومواقفهم تجاه الفقر ، وفى ذلك الحين

يتجهون إلى أسرع الطرق التي تصل بهم إلى الأمان الاقتصادي، وهى الإتجار بأنفسهم وتحويلها إلى سلع تباع وتشترى . (٢٨)

ففي بعض الأزمات المرتبطة بانعدام الأمن الاجتماعي تكون مصلحة جماعة معينة هي خسارة تلقائية للأخرين ، كما أن فشل الدولة في تحقيق بعض الحقوق التي يتوقعها المجتمع يؤدى في النهاية إلى انحراف عن المسار الصحيح بين أفراده ومنها التضحية بأحد أفراد الأسرة محل الدراسة . (٢٩)

أما الاتجاه الأخر وهو عدم رضا القاصر بالزواج أو ما يطلق علية باسم الزواج القسري فيمكن تفسيره من خلال منطلق اللامساواة وسياسة التمييز ضد المرأة : يركز فيه **المدخل النسوي** Feminist Approach للفقر على نتائج التقسيم الاجتماعي للنوع Gender والتكاليف المجتمعية للفقر وتناقضات واقع المجتمع وهى تناقضات في الثقافة غير المتكافئة، وزيادة نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي غير الرسمي وسياسة التمييز بين الذكور والإناث داخل الأسرة، وأيضا الضغوط التي تتعرض لها الإناث للزواج المبكر، فالمدخل النسوي عند قيامة بتفسير الفقر لدى المرأة يبدأ من اللامساواة القائمة على أساس النوع والتمييز داخل الأسرة وسوق العمل والنظام السياسي ، ومن شأن ذلك كلة إعاقة المرأة عن أداء دورها التنموي وجعلها أكثر عرضة للفقر بالمقارنة بالرجل .(٣٠)

كما أنه مما لاشك فيه أن **الحركة النسوية الراديكالية** تعتبر أن الأبوية هي المفتاح الحقيقي لفهم البناءات الاجتماعية . حيث إن سيادة الذكور على النساء هي الأقدم والشكل السائد للهيمنة ، وكل الأشكال الأخرى للاستغلال والاضطهاد هي نابعة من هيمنة الذكور على الإناث ، فكل الرجال تضطهد النساء، ولذا فالعلاقات الأبوية هي ذات طبيعة عالمية وأساسية ، كما أن أحد رواد النسوية الراديكالية كات ميلت Kate Millett ترى أن الأبوية تحدث بسبب تحكم الذكور في الأفكار والثقافة والقيم ، وفى الواقع إنها اتجهت إلى تفسير النظام الأبوي من خلال ممارسة سلطة الأب المطلقة التي يكون هناك صعوبة في إشباعها .(٣١)

ومن ثم تتحول كل هذه السلطة إلى نوع من القهر، فكل مؤسسة أو نظام اجتماعي (الأسرة) إنما هي نسق يقوم فيه بعض الناس بالهيمنة على البعض الأخر فيه . كما يوجد في أكثر أبنية المجتمع محورية ، وكذلك في أنواع الارتباطات القائمة بين جماعات كبرى أو فئات عريضة من الناس يوجد فيها جميعاً نموذج من الهيمنة والخضوع ،،وأهم تلك النماذج جميعاً – حسبما يرى النسويون الراديكاليون – نموذج أو نظام سلطة الأب ، ففي ظل نظام سلطة الأب يُعلم الرجال أن ينظروا إلى النساء بوصفهن لسن من البشر ولكنهن عبارة عن سلعة تباع وتشترى فقط. (٣٢)

كما اعتمدت الدراسة هنا على اشتقاق **مفهوم الزواج القسري** الذى يعتمد على فكرة

الزواج العبودي Servile marriage ، حيث يشير المفهوم إلى الممارسات التي تشبه العبودية والتي تستطيع فيها المرأة (بصرف النظر عن سنها) أن ترفض الزواج نظير كمية من المال تحصل عليها الأسرة نظير هذا الزواج لتفيد الأسرة أو أي عضو من أعضائها . إن الزواج بهذه الصورة يتحول إلى صورة من القهر أو القسر الذى يجبر فيه عضو في رابطة الزواج على قبول العضو الأخر تحت وطأة الضغط والقسر ، سواء كان مباشراً أو نابعاً من ظروف ثقافية . (٣٣)

لذلك فقد تكون سياسة القهر والقسر شكلاً من أشكال العنف الموجة ضد الفتيات حيث يرتبط أيضا بسلطة الأب. ويرى أصحاب الاتجاه الراديكالي أن هذا العنف يمكن أن يكون مستتراً (متخفياً وراء نماذج معقدة من الاستغلال وأساليب التحكم) أو يكون سافراً وظاهراً يتجلى مثلاً في أشكال العنف البدني أو استغلال المرأة في الأعمال الإباحية .

لذا توصلت الدراسة إلى العديد من المقولات النظرية وهى :

١- تأثير الظروف المجتمعية للفقر في تنامى ظاهرة الإتجار بالبشر وآلية ذلك في الزواج المبكر، حيث اعتبرت أن المرأة ليست أكثر من سلعة تباع وتشترى ، محكومة بالالتزام بقانون السوق الذى يُفرض عليها تقديم نفسها كسلعة حتى تُقاوم ظروف الحياه القاسية، ويتم ذلك من خلال إعادة تصنيعها في قوالب جديدة قابلة للاستهلاك ، ومن هنا يترجم التشيؤ إلى تسلع قابل لجذب الأنظار والإبهار المطلوب لبيع التجارة الرابحة .

٢- السلطة الأبوية وزيادة الهيمنة والاستغلال والاضطهاد الممارس ضد المرأة.

٣- انتشار الأفكار والثقافة والقيم التي تنظر إلى المرأة من خلال الهيمنة على أنها سلعة تباع وتشترى .

٤- الزواج العبودي الذى ينظر إلى الزواج على أنه قهر أو قسر.

٥- العنف ضد المرأة من خلال الاستغلال وأساليب التحكم .

لذا ركزت الدراسة الحالية على محوريين اساسيين هما :

الأول : علاقة الفقر بانتشار ظاهرة زواج القاصرات .

الثاني : تأثير الثقافة والأفكار والقيم تجاه المرأة وعلاقتها بانتشار ظاهرة زواج القاصرات.

*** المحور الأول : علاقة الفقر بانتشار ظاهرة زواج القاصرات :**

١- **الاستبعاد والتهميش الاجتماعي** : أسفرت التغييرات التي طرأت على التنظيمات المختلفة إلى استبعاد واضح لعدد كبير من فقراء المجتمع وحرمانهم من أبسط حقوقهم في المشاركة في العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في حين عدم الحصول على الموارد الأساسية ، وانعدام القدرة على الاستفادة منها بالإضافة إلى الحرمان من الحقوق والفرص التي

تعزز الحصول عليها، حيث تعتبر من أهم أسباب اللجوء إلى الطرق غير السوية .[٣٤]، ولذلك فإن الفقر ليس من صنع الفقراء ولكنه نتيجة لحالات فشل هيكلية ، والعديد من النظم عديمة الجدوى ومنها الاقتصادية والاجتماعية ، كما يشكل استمرار القبول به اعترافاً بخسارة الكثير من القيم الإنسانية.[٣٥]

٢- **العدالة الاجتماعية:** لا تمثل العدالة في التوزيع قيمة في حد ذاتها، ولكنها تحقق قدراً من النمو الاقتصادي داخل المجتمع ، ومن آليات تحقيق العدالة الاجتماعية الإنفاق على التعليم والصحة وتوافر شبكات الأمان الاجتماعي، باعتبار أن كل هذه المجالات تشكل استثماراً في البشر . في حين افتقار المجتمع لتلك المجالات يؤدى إلى انتشار الظواهر السلبية والاتجاه نحو حلها بطرق غير مشروعه . [٣٦]

وقد أصبح واضحاً إلى حد ما أن تجارة الجنس ذاتها يمكن أن تصبح استراتيجية تنموية في المناطق ذات البطالة العالية والفقر ، حيث فقدت الحكومة الأمل في توفير الدخل وفوائد التبادل الأجنبي ، وعندما لم تعد الزراعة والتصنيع المحلى تعمل كمصادر للتشغيل والأرباح ودخل الحكومة، والتي كانت في السابق مصدراً حدياً للكسب والأرباح والدخل ، أصبحت الأن بعيدة للغاية عن الأهمية وتولد الأهمية المتزايدة للسياحة في التنمية روابط داخلية متعددة . فعلى سبيل المثال ، عندما اعتبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي السياحة كحل لبعض العقبات الكثيرة أمام النمو في البلاد الفقيرة ، وقدم قروضاً لصالح تنميتها ، فإنهم قد يسهمون أيضا فى تطوير الموقف المؤسسي الأوسع لصالح صناعه التسلية واللهو ، وتجارة الجنس بطريقة غير مباشرة. وهذه الرابطة الداخلية لاستراتيجيات التنمية تمثل: مؤشرات على أن الإتجار بالنساء قد يشهد توسعاً حاداً.[٣٧] لذا فإن الفقر والبطالة وباءان خطيران يجتاحان جميع بلدان العالم، حيث لا يقتصر على المجتمع المصري فقط وإن كان ذلك بنسب متفاوتة، كما أن لهما وجوهاً عديدة منها ما هو ظاهر ومنها ما هو مستتر، ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو قيمي، مما يؤدى إلى انتشار بعض الظواهر التي تؤثر على المجتمع.[٣٨]

أما من خلال الإحصائيات فقد أشارت الاقتصاديات أن هذا النوع من التجارة يقع في المرتبة الثالثة عالمياً من أنواع التجارة الممنوعة دولياً بعد تجارة المخدرات وغسيل الأموال إذ أن العائد المالي من هذا النوع من التجارة يصل الى٩ مليار دولار حسب تقرير اليونيسيف ، بالإضافة إلى أن هذه التجارة لا تحكمها قوانين واضحة ، وليس لها عقوبات دولية أو محلية مما يجعلها مغرية للتعامل معها . [٣٩]

٣- **العنف ضد المرأة وعلاقته بظاهرة زواج القاصرات** : هناك علاقة متلازمة بين كل من الفقر والعنف فالفقر يمكن أن يكون عاملاً أساسياً في العنف ضد المرأة . والعكس صحيح أي أن العنف يمكن أن يكون عاملاً

في فقر الإناث ، حيث اكتشفت العديد من الدراسات أن المرأة الفقيرة تقر بأن العنف عامل أساسي مرتبط بالفقر الذى يعشن فيه"(٤٠) لذا يعد زواج القاصرات أحد مظاهر العنف ضد المرأة فهو عبارة عن صفقة يتم فيها بيع القصر لكبار السن من الميسورين ، وهو لهذا اغتصاب لبراءة الطفولة وأمر لا إنساني . (٤١)

فالمكسب المادي أصبح غاية في حد ذاته وأصبح قدر الإنسان أن يساهم في فاعلية عملية النمو الاقتصادي ، بل أصبحت العلاقات بين الناس قائمة على أفكار، أخرى من غير الطبيعي وهى" فكرة التشيوء"، فالإنسان لا يبيع فقط سلعة، ولكنة أيضاً يبيع نفسة ويشعر بأنه أصبح سلعه، ومن هنا: مع ارتفاع قيمة الأشياء يصبح هناك تناسب عكسي مع قيمة البشر وبالتالي الاهتمام بفكرة المنفعة أكثر من فكرة الإنتاج والعمل . (٤٢) كما أن الزواج المبكر تحكمه بعض الاعتبارات الاجتماعية ولا يكون لدى الفتاة الحق في قبول أو رفض الزواج حيث يقوم شخص آخر بالموافقة بدلاً منها ، ويطلق على هذا الزواج بكافة أشكاله قدراً كبيراً من التمييز الاجتماعي ضد الفتاه ؛لأنه يحرمها من حقوقها الأساسية كطفلة والتي يكفلها لها الدستور والقانون، وجميع اتفاقيات حقوق الطفل في الاستمتاع بفترة الطفولة، وحقها في التعليم، حيث غالباً ما يرتبط الزواج المبكر بتسريب الفتاة من التعليم ، وكحقها في اختيار شريك حياتها .(٤٣)

كما يهدد الزواج المبكر والحمل في فترة المراهقة صحة الأمهات والأطفال ، ويزيدان من قابلية الإناث للتعرض للعنف ، ويفضى الزواج المبكر إلى الطلاق والتفكك العائلي وتربية سيئة للأطفال ، ويشجع في العادة على الحمل المبكر وارتفاع معدل الإنجاب .هذا يؤدى بدوره إلى مخاطر صحية . والمرجح أن العروس الشابة لا تعرف شيئاً عن وسائل منع الحمل أو الأمراض المنتقلة جنسياً ، وأن تكون أكثر تعرضاً لقساوة الزوج وإساءاته . لهذه الأسباب كثيراً ما يكون بيت الزوجية التي تدخله العروس أو الطفلة محفوفاً بانعدام الأمن . (٤٤)

*** المحور الثاني : تأثير الثقافة والأفكار والقيم تجاه المرأة وعلاقتها بانتشار ظاهرة زواج القاصرات :**

مازال المجتمع المصري بكافة مستوياته الطبقية يمارس قهراً على الفتاه بعدم إعطائها الفرصة في اختيار شريك حياتها، رغم أن الشرع منحها هذا الحق، فقد كان للموروث الثقافي الأثر الأقوى والأوضح على أبناء المجتمع. ومع مرور الوقت وانتشار التعليم ، حصلت البنت على رخصة الالتحاق بالعمل في شتى المجالات والوظائف وترتب على ذلك معرفتها ببعض حقوقها ، ومع ذلك مازال بعض أبناء المجتمع يجدون المبرر لاستمرار حرمان الفتاه من هذا الحق رغم مخالفته للشرع ، لكنهم يتحايلون على الشرع بغرض تحقيق رغباتهم ومصالحهم .(٤٥)

وكان السائد في التراث أن السلطة الأبوية هي حكم الأب ، أما الأن فإن سيادة الذكر وصلت إلى أبعد من حكم الأب، فهي تشمل أيضاً حكم الأزواج، والرؤساء والذكور، والرجال المتحكمين في معظم المؤسسات الاجتماعية. لذلك يعرف الرجال بأنهم أعداء للنساء ، حيث إنهم يمارسون قوتهم على المرأة بطرق عديدة بدأت من الإشباع الذاتي والاستغلال الاقتصادي والمنزلي، والتحكم الجنسي. فكل أشكال العنف المستخدم ضد المرأة تعد دليلاً على رغبة الرجال لفرض سيطرتهم. (٤٦)

ومن منطلق سيطرة الرجال تتحول عملية زواج القاصرات إلى عملية تجارية ربحية يشارك فيها أطراف مختلفة بدءاً من أفراد الأسرة الكبار (الأب ، والأم ، والأخوة الذكور) وحتى السماسرة والمحامين والوسطاء ، وتغلف هذه العملية بغلاف ثقافي يجد تبريراً لهذا النوع من السلوك حيث تقول هذه الثقافة إن البنت تساعد أسرتها وأخواتها الصغار ، وتنقذ الأسرة من الفقر، ولكنها تضمر في وجهها الخفي سيطرة الذكورية وهيمنة ثقافية على الإناث خاصة صغيرات السن منهن . (٤٧)

لذا يمكن حصر العديد من الأسباب التي قد تؤدى إلى انتشار تلك الثقافات داخل المجتمع المصري ومنها :

١- الإحساس بالعزل والتهميش نتيجة لحالة الحرمان الاجتماعي التي تمر بها تلك الفئة من الطبقات الدنيا ، (٤٨) كما أن المجتمع المصري بكافة مستوياته الطبقية والمكانية ظل يمارس قهراً على الفتاة ، فقد كان **للموروث الثقافي** الأثر الأقوى والأوضح على أبناء المجتمع ، وكان الزواج المبكر هو السمة الغالبة في المجتمع الريفي أو الأقل تحضراً ، وإن اختلفت النظرة إلى هذا الزواج من مجتمع لآخر وفقاً للثقافة السائدة خاصة النظرة إلى الأنثى والى وضعها وظروفها . ومن المعروف – على أيه حال – أن الشرع لم يعين سناً محدداً لزواج الذكور أو الإناث ، في الوقت الذى أكدت فيه العديد من الدراسات (علياء شكري) أن الزواج المبكر – سواء للإناث أو الذكور – كان دائماً من السمات الاجتماعية والثقافية المميزة للريف المصري.(٤٩)

٢- التفكك الاجتماعي حيث إن سرعه التغيير في المجتمع يقلل من تمسك أفراده بالقيم والأخلاق التي تحول دون إحداث التفكك في بناء المجتمع ، وبالتالي تظهر نماذج جديدة تقلل من عملية الضبط الاجتماعي.(٥٠)

٣- التفكك الأسرى وتأخر سن الزواج لدى الذكور بالإضافة إلى انتشار الظواهر المجتمعية التي تؤدى إلى انتشار تلك الظاهرة ، ومنها كل من :الفقر والبطالة . (٥١)

الدراسات السابقة :

- أولاً : الدراسات الأجنبية :

١- دراسة لمنظمة اليونيسيف (مركز بحوث الأبرياء) عن الإتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال في أفريقيا: (٥٢)

تهدف الدراسة إلى تقديم عرض للقضايا الأساسية المتعلقة بالإتجار بالنساء والأطفال في أفريقيا يقدم التقرير رسما لأنماط الإتجار فما زال المعروف عن سياسة الإتجار قليلا وهذا يعوق فاعلية تطبيق أي سياسة أو قانون . كما اعتبرت قضية الإتجار في النساء والأطفال من أكثر الظواهر إزعاجاً في أفريقيا وقد عبر مندوبو الحكومات عن رغبتهم في الاستمرار في إعداد خطة عمل لمحاربة الإتجار في البشر وحماية وتدعيم الضحايا والتعاون علي المستوي الإقليمي والدولي٠ ومناقشه المسودة في عدة اجتماعات هامة بهدف تبنيها في قمة الاتحاد الأوروبي---أفريقيا القادمة أما عن الإجراءات المنهجية للدراسة : فقد اعتمدت على تحليل لبعض الوثائق والدراسات والتقارير السنوية وأيضا تسليم استبيانات لعدد ٥٣ دولة مشاركة في جمع البيانات والاطلاع على قواعد البيانات التي تضم بيانات كمية وكيفية ب٥٣ دولة وتوصلت الدراسة إلى أن تجربه الدول الأفريقية تبين المدي الذى تحتاج فيه الإجراءات الفعالة لمواجهه الإتجار أن تكون شاملة ومتكاملة وتستهدف المستويات المتعددة داخل المجتمع. وعند عمل ذلك يجب عمل توازن بين الإصلاح الفعال للقانون الجنائي وتنفيذه الفعال أيضا ،والالتزام الصارم بتحسين وحمايه الحقوق الإنسانية للضحايا الفعليين. بالإضافة إلى أن كل هذه الأبعاد في تخطيطها وبرامجها يعتبر مشجعا وسيعمل كدليل إرشادي للدول خارج قارة أفريقية في جهودها المبذولة٠الإتجار بالبشر هو بلاء أو كارثة تتطلب استجابات تعتمد على احترام الحقوق الإنسانية وتخويل السلطة للنساء والبنات .ولإنهاء هذا البلاء لابد من التعاون بين كل من المستويات القومية الإقليمية والدولية وهذا يتطلب التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

٢- دراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن الزواج المبكر "نهاية زواج الأطفال ": (٥٣)

تهدف الدراسة إلى ربط انتشار ظاهرة الإتجار بالبشر بالفقر حيث يتفاقم تعرض البنات لهذا الخطر بسبب الأزمات الإنسانية ، فبعض الآباء والأمهات يعتقدون تمام الاعتقاد أن الزواج سيؤمن مستقبل بناتهم ، بينما يعتبر البعض الآخر أن بناتهم عبء أو مجرد سلعة .وقد تم جمع البيانات الخاصة بالتقارير عن طريق استخدام المسوح الأسرية والمسح الديمغرافي والمسح الصحي ، بالإضافة إلى اختيار عينات تمثيلية وطنية من خلال المكاتب الإحصائية ووزرات الصحة ، وتوصلت الدراسة إلى أن الزواج المبكر له العديد من الأثار السلبية منها : التخلي عن حقوقهن في التعليم والصحة وفرص الحياه ، ومن أجل أكثر من ١٤٢ مليون بنت معرضات لضياع حقوقهن علي مدار العشر سنوات القادمة ، كما أن الاستثمارات التي تهدف إلي دعم البنات المتزوجات ودعم التدخلات التي تقلل تعرضهن للزواج المبكر بالنسبة للفتيات الفقيرات والأقل تعليما في المناطق الريفية والمناطق المنعزلة هي استثمارات في مجال العدالة الاجتماعية والحقوق

الإنسانية. تلك الاستثمارات هي وسائل مؤكدة للتغلب علي عدم المساواة المرتبطة بالنوع (الجنس) والأمية .كما أكدت الدراسة على الأثار السلبية من الناحية الصحية للزواج المبكر.

٣- دراسة ليونس عن مدى تأثير المستوى التعليمي على تحديد موعد زواج الفتيات في أثيوبيا: (٥٤)

تهدف الدراسة إلى استكشاف كيفيه صنع الأسر للقرارات المتعلقة بتوقيت الزواج في ريف أثيوبيا والتعرف على الدور الذي يلعبه التعليم في اتخاذ تلك القرارات. وقد تم اختيار العينة في قريتين بريف أثيوبيا واستخدمت استمارة الاستبيان في جمع المادة الميدانية من خلال فرق عمل تتكون من ١٦ فرداً (٨ مجموعات في كل موقع).

وتم إجراء الدراسة على مجموعات من أمهات البنات وآبائهن والبنات المراهقات غير المتزوجات والمتزوجات والذكور المراهقين المتزوجين وغير المتزوجين وتوصلت الدراسة إلى أن السن المثالي لزواج البنات هو سن ١٥ سنة ، وقد يتراوح بين ١٢ وسن ١٨ سنة ، والسن المثالي للأولاد هو بين سن ١٨ ،٢٥ سنة، كما رفض أفراد العينة تماماً الزواج في السن المبكر وهو من ٥ ، ٦ سنوات ، وهذا يعكس مدى وعى أفراد العينة بالقوانين القومية التي تمنع الزواج تحت ١٨ سنة. توصلت الدراسة الى مجموعه من النتائج وهى ضرورة وجود ظاهرة الزواج المبكر وذلك من أجل تحسين أو المحافظة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، بناءً روابط أسرية، تحسين معيشة البنات في المستقبل .

٤- دراسة لكلسي ولينسدسني بعنوان كيف تؤثر العوامل الاجتماعية في ظاهرة الإتجار بالبشر في جنوب أسيا : (٥٥)

تهدف الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الإتجار بالبشر وخاصة بالنساء والأطفال بوصفها من أكبر الصناعات غير الدولية ، حيث وجد أكثر من ٢٢٥ ألف من النساء والأطفال المُتاجر بهم بالإضافة إلى ضرورة التعرف على كيفية تخفيف العوامل الاجتماعية التي تؤدى إلى تهريب النساء والأطفال في جنوب شرق أسيا .استعانت الدراسة بأداة تحليل المضمون لعدد من المقالات التي تناولت الإتجار بالبشر للنساء والأطفال وهى ٦١ مقالة تقريبا للوصول إلى المحددات المؤثرة في الإتجار بالنساء والأطفال . وتوصلت الدراسة إلى أهم المحددات الاجتماعية التي تيسر من ظاهرة الإتجار بالبشر وهى الفقر والهجرة والتشرد والنزاعات والجهل .كما وضعت الدراسة أهم العوامل الوقائية التي تقلل من حدة هذه الظاهرة وهى كل من التعليم والمواطنة وتنظيم النسل بالإضافة إلى وجود العديد من السياسات الفعالة التي من شأنها : التقليل من خطر تعرض النساء والأطفال إلى الرق الحديث .

٥- دراسة هيومن رايتس عن " لا مخرج من زواج الأطفال وانتهاكات حقوق الإنسان في تنزانيا:" (٥٦)

تهدف إلي التعرف على الزواج المبكر باعتباره وسيلة للهروب من الفقر والعنف . كما أن الفتيا ت اللاتي يتعرضن للإساءة والاستغلال في أماكن عملهن يرين أن الزواج هو وسيلة للهروب من معاناتهن ،كما أجرت منظمه هيومن رايتس ووتش العديد من المقابلات مع الفتيات والنساء في ١٠ مناطق في تنزانيا بالإضافة إلى مقابلات مع المسؤولين من ضباط الشرطة وتنمية المجتمع والمسؤولين في مجال الصحة وحقوق الإنسان، للتعرف على العوامل التي تسهم في زواج الأطفال والأضرار الشديدة التي تلحق بهم . وتوصلت الدراسة إلى أن الزواج المبكر يؤدى إلى تقليص فرصهن للحصول على التعليم، والحد من فرص الحياة للفتيات وفقدانهن للثقة والقدرة على اتخاذ القرارات في أمورهن الحياتية .كما توصلت الدراسة من خلال المقابلات مع الفتيات إلى التأكيد على شعورهن بالوحدة والعزلة والانتهاء المفاجئ لطفولتهن كما أن الظروف الاقتصادية والثقافية تمنعهن من الهروب من ذلك الزواج القسري مما يؤثر على صحتهن النفسية.

٦- دراسة كارى كابنس عن "عولمة الإتجار بالجنس : (٥٧)

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يطلق علية اسم الرق الحديث ، حيث تيسر من خلال العولمة عمليات النمو لعصابات الجريمة الدولية من أجل تحقيق المكاسب الاقتصادية. كما عرفت الإتجار بالبشر للاستغلال الجنسي بأنه شكل من أشكال الجريمة ومن أشدها قسوة ؛لأنه يتم فيه بيع وشراء الأطفال والنساء كصورة من صور الاسترقاق ، كما تهدف الدراسة للتعرف علي دور العولمة الاقتصادية في تسهيل عملية الشراء وتسهيل عملية البيع وتسهيل عملية النقل وانتشار التجارة الدولية. كما أسفرت العولمة عن زيادة سريعة في العبودية عبر العالم من خلال تعميق الفقر في المناطق الريفية، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء ، وتآكل الحريات الإنسانية كما تسببت العولمة في وجود نوع من اللامساواة بين أفراد المجتمع الواحد . توصلت الدراسة إلى ضرورة تكاتف الجهود المعنية لمحاربة تلك الظاهرة على المستويين : المحلى والعالمي ، استمرار مكافحة الفقر وعدم المساواة في توزيع الثروة وهو أمر ضروري في الحد من هذه الظاهرة بالإضافة إلى توسيع نطاق البرامج الاجتماعية لتحسين الرعاية الصحية والتعليم ، تطبيق القوانين من منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص من خلال البروتوكولات الموقعة من الأمم المتحدة .

- ثانياً : الدراسات العربية :

١- دراسة لأحمد زايد عن الزواج في إطار الإتجار بالبشر : (٥٨)

تهدف الدراسة إلى التعرف على حجم الظاهرة ، والأثار التي تترتب عليها ، والاهتمام البحثي لها على المستويين العالمي والمحلى والتعرف على صور القسر في الزواج والتي

تبرر هذا النوع من الزواج ، ورصد الواقع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي للقرى التي ينتشر فيها زواج المتاجرة ، دراسة أدوار الوسطاء في هذه العملية، وتحليلها في ضوء المعطيات القانونية ، كما اعتمدت الدراسة على الدراسات السابقة حيث أظهرت معظم الدراسات أماكن انتشار الظاهرة كما اعتمدت الدراسة على أسلوب كرة الثلج حيث إن كل مفردة من مفردات العينة دلت على مفردات أخرى حيث اعتمدت الدراسة على عينة (٤١٣) من العديد من المراكز والقرى .

وتوصلت الدراسة إلى تغيير البنية المعمارية في القرى حيث مالت أشكال معينة من البنايات في القرى إلى الاندثار ، انتشار الفقر في العديد من القرى وتدنى مستوى المعيشة بالإضافة إلى وجود اتجاه يؤكد على انتشار هذا النمط من الزواج " زواج الفتيات من العرب داخل مجتمعات الدراسة تتراوح ما بين ٢٠% إلى ٣٠% وهى نسبة تقترب من ثلث الزيجات. والسبب الرئيسي لتفضيل الزواج من العرب هو سبب مادى مما يدل على أننا إزاء ثقافة جانحة ، وهذا النمط من الزواج يتحول أحياناً إلى عادة .كما يقوم هذا النوع من الزواج على شكل من أشكال القسر ينتج عن عوامل مختلفة ومنها الفقر وصغر سن الفتاه ، كما كشفت النتائج عن أن غالبية العينة تعبر عن عدم رضاها بالحال في تلك الزيجات وأشارت البعض منهن إلى أنها عيشة والسلام .

٢- دراسة لإقبال السمالوطى عن زواج الأطفال من غير المصريين في ضوء ظاهرة الإتجار بالبشر" دراسة ميدانية بمحافظة ٦ أكتوبر":(٥٩)

حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على أسباب ومدى انتشار ظاهرة زواج القاصرات من غير المصريين في المجتمع المصري وحيث تناولت الدراسة مركزين من منطقة ٦ أكتوبر وهما مركزا الحوا مدية والبدرشين كنموذجين للمراكز الريفية التي تنتشر فيها تلك الظاهرة. وقد بلغت عينة الدراسة ٥٣٥ بين كل من أسر الفتيات والفتيات اللاتي تعرضن إلى ظاهرة الزواج المبكر لغير المصريين ، وتوصلت الدراسة إلى انتشار ظاهرة الزواج لغير المصريين يرجع إلى انخفاض مستوى الدخل وانخفاض مستوى التعليم وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة بالإضافة إلى أن زواج الفتيات في سن مبكر يعتبر سترة للبنت . كما أن ارتفاع المهور والإغراءات المادية التي يقدمها العرب من أكثر العادات التي يحاول أهالي تلك القرى تقليدها بين بعضهم البعض كما أكدت الدراسة على الأضرار الصحية والنفسية التي تتعرض لها الفتاه من خلال تلك الظاهرة.

٣- دراسة لبثينة محمود عن الإتجار بالبشر وآثاره الاقتصادية وكيفية مواجهته " دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية : (٦٠)

تهدف الدراسة إلى الوقوف على حجم وأبعاد وأثار ظاهرة الإتجار بالبشر، فضلاً عن تحديد مشروعية وأسباب الظاهرة ،وأهم

المنظمات وأكثر الدول التي تنتشر فيها الظاهرة، والجهود المبذولة من المنظمات الإقليمية والدولية وصولاً إلى استراتيجية قومية دولية تحد منها ، خاصة وأن الواقع يشهد وجود أناس محترفين في المؤسسات الحكومية وأن استمرار وجودهم سيؤدى إلى قوة تلك الجريمة بطريقة قد تفوق قدرات الدولة أو قوتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. استعانت الدراسة بالعديد من التقارير الخاصة بالإتجار بالبشر الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠١٠ للتعرف على حجم الظاهرة ، وتقارير منظمة العمل الدولية للتعرف على الأرباح الدولية من خلال هذه الظاهرة توصلت الدراسة إلى أن الإتجار بالبشر ظاهرة من عواملها الدافعة انعدام المساواة بين الجنسين ، و غياب التكافؤ في الفرص ، و حالات التفاوت الاقتصادي الفادح داخل الدولة الواحدة و فيما بين الدول ، والفساد والاستضعاف من جراء عجز نظم القضاء و إنفاذ القوانين ، وانعدم الاستقرار المدني ، و إخفاق الدول في حماية مواطنيها و النهوض بأعباء معيشتهم .

١- **دراسة لأسماء عادل محمد حول خدمات الرعاية الاجتماعية وتنمية قيم السلام الاجتماعي للأطفال ضحايا الإتجار بالبشر :** (٦١)

تهدف الدراسة إلى تحديد واقع خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للأطفال ضحايا الإتجار بالبشر بمركز دار السلام ، تحدي واقع قيم السلام الاجتماعي للأطفال ضحايا الإتجار بالبشر بمركز السلام ، تحديد الصعوبات التي تحول دون تنمية خدمات الرعاية الصحية لقيم السلام الاجتماعي . اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة .والحالة هنا هي مركز دار السلام لحماية الأطفال وتأهيل الضحايا من خلال المسح الاجتماعي الشامل للأطفال المستفيدين من خدمات المركز والمسئولين به. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموجرافيا للأطفال ضحايا الإتجار بالبشر بالنسبة لتنمية قيم السلام الاجتماعي لديهم . كما توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للأطفال ضحايا الإتجار بالبشر لتنمية قيم السلام الاجتماعي لديهم .

٢- **دراسة نجلاء أحمد المصلحي عن التدخل المهني بالممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعى أرباب أسر الفتيات القاصرات بمخاطر زواج الصفقة "دراسة مطبقة على جمعية المرأة العصرية لتنمية المجتمع بالمحلة الكبرى :** (٦٢)

تهدف الدراسة إلى توعية أسر الفتيات القاصرات من خطر الزواج المبكر وإعداد برنامج من خلال التدخل المهني للخدمة الاجتماعية، من خلال مجموعة من الفروض للتحقق من صدقها على أربعه مستويات وهى على مستوى الفتاة ثم الأبناء ثم الأسرة وأخيراً المجتمع. استخدمت الباحثة مقياساً للتعرف على مدى وعى أرباب اسر الفتيات بزواج الصفقة تم ذلك من خلال تطبيق كل من القياس القبلي

والبعدي لتدخل مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال كل من المقابلات والندوات والمناقشات الجماعية . وتوصلت الدراسة إلى توعية كل من الفتاة من خلال التعرف على المخاطر التي تقع بها ، وحرمانها من حقوقها. أما على مستوى نسق الأبناء فتم توعية الفتيات من خلال التعرف على مصير الأبناء مجهولي النسب ،أما على مستوى نسق الأسرة متمثلة في التقليل من المكانة الاجتماعية للأسرة ،وعلى مستوى نسق المجتمع فيتأثر المجتمع من خلال ارتفاع نسبة الأمية ، واختلال القيم الاجتماعية وارتفاع نسبة الانتحار بين النساء.

الاستنتاجات :

من خلال العرض السابق لنماذج من الدراسات العربية والأجنبية ،والتي ركزت أغلبها على كل من زواج القاصرات والزواج والمبكر، والبعض الآخر على عمليات الإتجار بالبشر ،نجد من هذه الدراسات ما يتفق مع الدراسة الراهنة من حيث : الأهداف والتساؤلات ،ومن حيث الرؤى النظرية كمنطلقات للدراسة ،وأخرى لم تنطلق من أي توجه نظري ، والرؤى المنهجية وطرق ووسائل وأدوات البحث ،وأهم النتائج المرتبطة بالظاهرة البحثية ، وسوف يتضح ذلك من خلال العرض التالي :

أولاً : فيما يخص أهداف الدراسات :

- تناولت العديد من الدراسات ظاهرة الزواج المبكر وزواج الأطفال والتعرف عليه في إطار الإتجار بالبشر. والبعض الأخر هدفها الرئيسي هو توعية الأسر من أضرار الزواج المبكر، والأضرار الاقتصادية الناتجة عنه داخل المجتمع ، في حالة عدم التدخل بشكل فعال .واتفقت الدراسة الحالية مع كل من تلك الدراسات ولكنها حاولت البحث في ثقافة الفقر والوصول إلى تحليل اجتماعي للعديد من العوامل الاجتماعية المسببة لتلك الظاهرة .

ثانياً : الرؤى المنهجية :

- فتنوعت بين استخدام دليل لدراسة الحالة ،والمقابلات للتعرف على تاريخ الحالة محل الدراسة، والتعرف على أهم الأسباب التي دفعتها إلى الإقبال على هذه الظاهرة وبين استخدام العديد من الإحصائيات والدراسات السابقة للتعرف على كيفية انتشار هذه الظاهرة .

ثالثاً :الرؤى النظرية :

- فتناولت بعض الدراسات موضوع زواج القاصرات في ضوء النظريات الحديثة مثل نظرية العولمة ونظرية الثقافة الجانحة والنظرية النسوية . ولكن أكدت الدراسة الحالية على كل من نظريتي " النظرية النسوية والسلطة الأبوية والهيمنة الذكورية "، ونظرية التشيؤ لرواد النظرية النقدية وكيفية تحويل الفتيات القاصرات إلى سلعة تباع وتشترى. حيث أكد معظم رواد تلك النظرية أن العالم كلة جرد من إنسانيته وتحول إلى عالم مشيىء يهتم بالنواحي المادية حتى ولو على حساب أدميته مثل كل من لوكاتش وهوركهايمر وماركيوز لتفسير ظاهرة الفقر وزواج القاصرات في إطار الإتجار بالبشر.

رابعاً : نتائج الدراسات :

- اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة حيث اهتمت بإبراز أسباب انتشار ظاهرة زواج القاصرات من انخفاض للدخل ، وارتفاع نسبة البطالة والجهل ، والبعض الآخر اهتم بكيفية توعية الأسر ومعالجة تلك الفتيات من الأضرار النفسية والاجتماعية والصحية التي تعرضت لها ، الدراسة الحالية ركزت على الكشف عن تلك الظاهرة في القرية محل الدراسة، لتكاتف الجهود المعنية لمساعدة تلك القرية من خلال العديد من الوسائل ومنها التوعية بمساعدة كل من منظمات المجتمع المدني والإعلام ورجال الدين بداخل القرية بالإضافة إلى التعرف على تأثير الفقر على انتشار تلك الظاهرة وانعدام العدالة الاجتماعية التي تلقى بتلك الفتيات إلى التطلع إلى مستوى اجتماعي أعلى من أرض الواقع .

الإطار المنهجي للدراسة :

يتضمن كل من نوع الدراسة وأدواتها وتحديد مجتمع البحث وكيفية تحديد العينة وهى كالاتي :

- نوع الدراسة وطرق وأدوات جمع البيانات :

نوع الدراسة وصفية حيث تعالج هذه البحوث موقفاً يتطلب أسلوباً للملاحظة أو وسيلة أساسية لجمع البيانات ويهتم بدراسة السكان محل الدراسة والخصائص العمرية وتركيبهم القومي والعوامل المؤثرة عليهم سواء كانت صحية أو اجتماعية أو عقلية. كما اعتمدت الدراسة على طريقة تحليل البيانات الجاهزة ، **ومن أدوات الدراسة** ، أداة المقابلة المتعمقة من خلال تصميم دليل للمقابلة تم تطبيقه على الحالات محل الدارسة من خلال فرد بعينة أو من خلال مجموعه من الأفراد (الأب ، الأم ، الأخوة) . وكذلك على اداة الملاحظة من خلال تسجيل كل ما تم ملاحظته للمبحوثين محل الدراسة فهناك بعض التفاعلات الاجتماعية التي لا يمكن فهمها إلا من خلال ملاحظتها ومشاهدتها مشاهدة العيان . كما أن دليل المقابلة يحتوى على العديد من المحاور ومنها الآتي :

١- البيانات الأساسية الخاصة بالفتيات القاصرات .
٢- التعرف على ظاهرة زواج القاصرات ، والإتجار بالبشر .
٣- التعرف على تأثير ثقافة الفقر وظاهرة زواج القاصرات.
٤- الكشف عن أهم التداعيات الاجتماعية والثقافية لظاهرة زواج القاصرات .
٥- الوصول إلى بعض المقترحات والحلول للقضاء على تلك الظاهرة.

- مجتمع البحث وخصائصه :

يتعين مجتمع الدراسة بقرية كوم النجار مركز بسيون محافظة الغربية ، عدد إجمالي السكان بها 11,360,00 فى ١ يناير عام ٢٠١٥ ، وإجمالي عدد الذكور التقديري ٥,٨٩٨ ، وإجمالي عدد الإناث التقديري داخل القرية ٥,٤٦٢ وفقاً للبيانات الخاصة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، والتي عرفت واشتهرت بتجارة الفتيات القاصرات وتحولت

القرية إلى مدينة بها العديد من الأبراج السكنية لما تجمعه أهالي القرية من تجارة رابحة وهى تجارة الفتيات. وبيعها للعرب الذين يأتون لفترة محدودة لإبرام صفقة مع أهالي الفتيات الهدف منها استفادة كل طرف على حساب الأخر، وأن يكون كل طرف له هدف يسعى إلى تحقيقه، كما أن قرية كوم النجار يحدها من الجهات الأربعة العديد من القرى مثل قرية كفر سعدون وقرية صرد وغيرها(كما هو موضح بالشكل)

خريطة توضح الموقع الجغرافي لقرية كوم النجار بالغربية

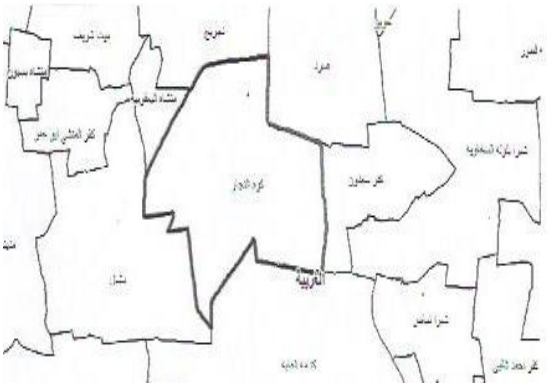

وقد تم سحب العينة بطريقة عشوائية وتم التعرف على أفراد العينة بطريقة كرة الثلج ، حيث تم التعرف عليهن من خلال بعضهن البعض لعدد ست عشرة حالة ، تتوزع كالاتي : عشر حالات من الفتيات القاصرات وحالتان من الآباء، وباقي الحالات (سمسار مختص بعرض صور الفتيات على العرب ، المحامي المختص بالحضور في عقد الزواج وتسهيل إجراءاته ، وحالتان من الإخباريين الذين هم على وعى كامل بما يحدث داخل القرية وهم من أهم الشخصيات التي تستطيع أن تنقل ما يتم داخل القرية بالتفصيل) ، مع العلم بأنه من صعوبات الدراسة رفض معظم حالات الدراسة التحدث والإدلاء ببعض المعلومات لخوفهم الشديد وإدراكهم بالخطأ الذى تقع فيه هذه الأسر ببيع بناتهم وعدم توثيق عقد الزواج بشكل رسمي ، أما عن السماسرة أيضا فرفضوا في البداية تقديم أي معلومات إلا بمقابل مادى يحصلون عليه في البداية .

خصائص عينة البحث :

١ – السن :

جدول رقم (١) يوضح الفئات العمرية المختلفة للمبحوثين

السن	العدد	%
١٥	٤	%٤٠
١٦	٣	%٣٠
١٧	٢	%٢٠
١٨	١	%١٠
الإجمالي	١٠	%١٠٠

تبين من حالات الدراسة أن سن الزواج يتراوح بين ١٥– ١٧ سنة حيث انها تتوزع كالآتي: نسبة ٤٠% لفئة السن (١٥) ،٣٠% لفئة السن (١٦) ، وكل من (١٧ ، ١٨ عاماً) نسبة (١٠% ، ٢٠%) على التوالي ، حيث إن أغلبية أفراد العينة تزوجت من أجل الظروف التي أثرت عليهم بشكل واضح من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ،والتي يتطلعن الى مستوى يحميهن من الفقر الذى تقع فيه كل أفراد العينة ، مع العلم بأن مجرد زواج الفتاة من اجل

الحصول على المال وتغيير المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذى تعيش فيه ، يعنى أنه قد تم وفقاً لصفقة تعقد بين الطرفين من أجل استفادة كل منها من الآخر. وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة صفية عبد العزيز حيث أكدت على زواج القاصرات بأنه " زواج أية فتاه دون سن الثمانية عشر من العمر بما ينطوي على صورة من صور الاستغلال أو الإتجار" .

٢- الحالة التعليمية :

جدول رقم (٢) يوضح الحالة التعليمية لأفراد العينة

الحالة التعليمية	العدد	%
لم تلتحق بالتعليم	١	١٠%
لم تتم المرحلة الابتدائية	٣	٣٠%
اتمت المرحلة الابتدائية	٥	٥٠%
لم تتم المرحلة الاعدادية	١	١٠%
المجموع	١٠	١٠٠%

أما بالنسبة للحالة التعليمية فمعظم أفراد العينة لم تستمر في التعليم أو اكتفت بمرحلة من المراحل التعليمية وهى المرحلة الابتدائية فقط بنسبة ٥٠% التي لا تساعدها على العمل واكتساب الرزق ، تنوعت أفراد العينة ما بين كل من حصولهن على المرحلة الابتدائية وبين حصولهن على الإعدادية فقط لا غير . فخمس حالات فقط حصلن على الابتدائية وباقي أفراد العينة من الفتيات بين كل من فئة المتسربات من التعليم ولم تكمل المرحلة التي بدأت فيها. بالإضافة الى المقابلات الأخرى مع كل من الوسيط (السمسار) حاصل على دبلوم تجارة واتخذ تلك الأفعال على أنها وظيفة له، والمحامي والإخباريون حاصلون على(كلية الحقوق ، كلية تمريض). ومن خلال التعرف على المستوى التعليمي للفتيات في القرية وجد أن المستوى التعليمي محدود جداً وقد يدل ذلك على انشغالهن بالسفر إلى السعودية وعدم اهتمامهن بالتعليم ، لأنها أصبحت من أكثر الظواهر التي لفتت أنظار الفتيات والتي تساعدهن على تحسين دخل الأسرة بأكملها .

٣- عدد أفراد الاسرة :

يقصد بها عدد أفراد اسرة الفتاه التي تزوجت بهذه الطريقة المكونة من الاب والام وعدد الاخوة

جدول رقم (٣) يوضح عدد أفراد أسرة المبحوث

عدد أفراد الاسرة	العدد	%
٣-٥	٣	٣٠%
٦-٨	٥	٥٠%
٩-١١	١	١٠%
١٢ فأكثر	١	١٠%
المجموع	١٠	١٠٠%

أما عن عدد أفراد الأسرة فتراوحت بين من(٦-٨) أفراد بنسبة (٥٠%) من إجمالي أفراد العينة ، وعدد من (٣-٥) أفراد بنسبة ٣٠% من إجمالي افراد العينة ، ومن (٩-١١) أفراد بنسبة (١٠%) من إجمالي أفراد العينة ، مع العلم بأن عدد أفراد الأسرة لا يدل على حجم

المعاناة التي يعانى منها أفراد الأسرة بقدر معاناتهم من الحرمان من دخل ثابت قد ييسر لهم مجرد القدرة على إشباع حاجاتهم الأساسية فقط لا غير .

٤- الحالة المهنية :

جدول رقم (٤) يوضح الحالة المهنية لعائل الاسرة

المهنة	العدد	%
لا يعمل	٣	%٣٠
مزارع	٤	%٤٠
عامل	٣	%٣
الإجمالي	١٠	%١٠٠

أما عن الحالة المهنية للأب فمعظم أفراد العينة يعمل بفلاحة الأرض عند أصحاب الأراضي بنسبة ٤٠% من إجمالي أفراد العينة كما يعانون من عدم ثبات الدخل ، مع ذكر أحد أفراد تلك العينة بانه حاول العمل في الخارج ليجمع ما يقتات به لمدة محددة فقط ثم يعاود البحث عن عمل مرة أخرى ليحصل على ما يعيش منه ، أما باقي أفراد العينة تتفاوت بين فئة لا يعمل وفئة عامل بنسب متساوية (٣٠%) من إجمالي العينة كما يعانون من الفقر الشديد . حيث تتفق الدراسة مع فكرة مصيدة الفقر الذى يورث مع مرور الوقت فكما يشير البعض إلى أن الأفراد يظلون جيلاً بعد جيل محاصرين في هذه المصيدة ولا يوجد مجال لأى شخص فقير أن ينتقل إلى مسار أعلى مما يزيد من وطأه مشكلة الفقر في المجتمع . (٦٣)

٤- الدخل الشهري : -

جدول رقم (٥) يوضح مصادر الدخل لأفراد العينة

مصادر الدخل الشهري	العدد	%
لا يوجد	٤	%٤٠
راتب شهري	٤	%٤٠
مساعدات	٢	%٢٠
الإجمالي	١٠	%١٠٠

أما عن مصدر الدخل فمعظم أفراد العينة تعيش على دخل محدود جداً سواءً كان من أعمال الفلاحة في الأرض التي لا تكفى إلا في أضيق الحدود بنسبة ٤٠% ، أو من خلال المساعدات المقدمة من أهالي القرية، أو من الجمعيات الخيرية بنسبة ٢٠%. فمن خلال عرض البيانات الأساسية لأفراد العينة وجد أن معظم أفراد العينة تعيش في حدود ضيقة جداً ، لذا فإن المستوى المعيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات النفسية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو لمجموعة أفراد .

التعرف على ظاهرة زواج القاصرات ، الإتجار بالبشر : -

- من خلال حالات الدراسة تم التعرف على مدى انتشار ظاهرة زواج القاصرات من العرب (غير المصريين) أو ما يعرف بزواج الصفقة داخل قرية كوم النجار حيث اشتهرت تلك القرية بانتشار ظاهرة الزواج من العرب

(غير المصريين) ، وتغيرت معالم القرية إلى العمارات الشاهقة المبنية من الطوب الاحمر والمسلح وتحسنت أحوال تلك القرية في العديد من النواحي سواءً كانت الاجتماعية أو الاقتصادية ، حيث أدرك أفراد العينة ذلك النوع من الزواج وتعرفوا على المزايا التي تحصل عليها الفتاة المتزوجة من العرب (غير المصريين) بنسبة ٦٠%من إجمالي أفراد العينة ، والبعض الآخر بنسبة ٤٠% أقر بسوء هذه الزيجة بعد الظروف التي مر بها ووصفها على إنها نوع من الإذلال والإهانة للفتاة إلى أن وصلت إلى وضع سيء كما بدأت في البداية . ولكن الظروف التي مرت بها تلك الفتيات هي التي اضطرتهم إلى ذلك .

- أما عن نوعية توثيق الزواج فقد بين الفتيات أن الزواج قائم على الإشهار، وقد تم إشهار الزواج على يد المأذون ولكن تم تأجيل التوثيق إلى ما بعد إتمام الفتاة السن الرسمي للزواج .ومن خلال المقابلات مع الإخباريين فقد أكدوا- بالرغم من تلك المشاكل التي واجهتها الفتيات في الغربة على حد تعبيرهم – إلى أنهن أحسن ،حالاً منا لأنهن أصبحن في مستوى مادى أحسن بالمقارنة بغيرهن من اللاتي تزوجن من شباب القرية ، الذين يعانون من سوء الأحوال الاقتصادية التي تمر بهم ،وضيق الدخل الذى لا يساعدهم على تربية أولادهم تربية تؤهلهم لمواجهه ظروف الحياة القاسية .

- كما اشتهرت تلك القرية وعدد من القرى القريبة منها بزواج الفتيات القاصرات من العرب (غير المصريين)، وخاصة أن فتيات تلك القرية تشتهر بقدر كبير من الجمال، كما أن تلك الزيجات كان الهدف منها الأساسي هو الحصول على الجمال والطاعة من تلك الفتيات .
- ومن خلال التحليل السابق اتضح أن ظاهرة زواج القاصرات من الظواهر التي تم استحسانها داخل قرية كوم النجار لما يمر به أهل القرية من سوء الأحوال المعيشية التي تجعلها تنظر إلي ظاهرة زواج القاصرات على أنه الحل البديل. ومن خلال ما سبق يجب التأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في التوعية والتثقيف ضد المخاطر العديدة لتلك الظاهرة.
- أما عن الأزواج العرب الذين يترددون على القرية : فمعظم العرب الذين يترددون على القرية لا يقل عمرهم عن ٦٠ سنة أي يعتبر الفرق بينهم وبين تلك الفتيات ، يقرب من أكثر من ٢٥ سنة وتقريباً حالتين من العرب كان سن الزواج فيها ٤٨ سنة وتعتبر هاتان الحالتان من أصغر الحالات ضمن أفراد العينة ، كما أن معظمهم من السعودية إلا حالة واحده من اليمن ولم يعرف أهل الفتاه أي شيء عنها واختفت تماماً مما أخاف أهل القرية من الأزواج اليمنين .. كما أن بعض الأزواج غير المصريين بنسبة ٤٠% كان هدفهم الأساسي من تلك الزيجة أن تخدمه

وتخدم زوجاته وأولاده في السعودية بدلاً من خادمة في مقابل صفقة تعقد بين والد الفتاه وبين ذلك الشخص سواءً كان بتقديم مبلغ يصل أحيانا إلى ١٠ آلاف جنية وذهب للعروسة تتركه لأهلها الفقراء عند سفرها معه بالإضافة إلى تقديم كمية من الفاكهة والطعام والشراب الذى يدخل السرور على أهل الفتاة، وبعض الحالات بنسبة ٦٠% اتسمت بالاستقرار والاستمرار لفترات طويله وأنجبت أطفال استمروا مع آبائهم حتى الأن .

- كما أقرت تلك الحالات على احترام العرب وتقديرهم لأولادهم حيث أنهم لا يتخلون عنهم ويقدمون لهم كل أشكال المساعدة سواء من خلال استمرارهم مع آباءهن حتى ولو تم الانفصال بين الآباء وتلك الفتيات لعدم التكافؤ بينهما في السن و التفكير أو أنها لاقت سوء معاملة من زوجها غير المصري.

<u>وقد تم رصد أبعاد ظاهرة زواج القاصرات في مصر</u> وفى المناطق الريفية والحضرية من خلال التقارير المختلفة واتضح كالآتي :

- تقرير التنمية العربية الإنسانية : أكد على أن الزيجات المبكرة آخذه في التناقص في البلدان العربية، في حين أعداد الفتيات اللواتي يتزوجن في سنوات المراهقة مازالت مرتفعة نسبياً، فإن نسبة النساء في الفئة العمريّة ٢٠-٢٤ ممن تزوجن وهن دون الثامنة عشر من العمر حسب تقديرات منظمه اليونيسف، الى ما يقرب إلى ٢٠% في مصر لعام ٢٠٠٩.[٦٤]

- كما تؤكد صحيفة الوقائع التى تصدرها منظمة الفاو أن حال المرأة الريفية على مستوى العالم وبالرغم من وجود بعض الاستثناءات أسوء من حال الرجل قياسا بمؤشر من مؤشرات الاهداف الإنمائية للألفية، كما تؤدى النساء دوراً اساسياً في دعمهن لأسرهن ومجتمعاتهن من أجل تحقيق الأمن الغذائي ومن أجل الحصول على الغذاء، ودر الدخل وتحسين سبل المعيشة الريفية، ومع هذا فإن المرأة الريفية تواجه العديد من المعوقات الهيكلية المستمرة، التي تحول دون تمتعها الكامل بحقوقها الإنسانية .[٦٥]

- تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

جدول رقم (٦) يوضح نسبة الزواج المبكر في السيدات للعمر من ١٥-١٩ سنة

حسب الفئة العمرية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤ [*]

الفئة العمرية	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٤
نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج :				
١٥-١٧	–	–	–	١.٤
١٥-١٩	١١.٩	١٣.٥	١٣.٤	١٤.٧
نسبة السيدات اللاتي تزوجن لأول مرة عند سن ١٥ :				
١٥-١٩	١.٣	١.٠	١.١	١.٣

المسح السكاني الصحي مصر ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ – ٢٠١٤

---

[*] الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مصر ، يناير ٢٠١٧ ، ص ١٨٢ . www.unicef.org/egypt

ملحوظة : بيانات ٢٠١٤ لا تتضمن محافظتي شمال وجنوب سيناء.

يوضح الجدول السابق نسبة زواج القاصرات التي سبق لهن الزواج من سن ١٥ – ١٧ سنة في عام ٢٠١٤ (١,٤) ، ونسبة زواج القاصرات التي تزوجن لأول مرة من ١٥-١٩ (١,٣) .

ويتضح وفقاً لإحصائيات التقرير السابق أن نسبة زواج القاصرات من ١٥-١٧ سنة عام ٢٠١٤ زادت في معدلها عن السنوات السابقة لها، وهذا يدل على ارتفاع معدل الظاهرة داخل المجتمع المصري .

تأثير ثقافة الفقر على الإتجار بزواج القاصرات:

* من خلال المقابلات مع الحالات والإخباريين في قرية كوم النجار اتضح الآتي :

- أن معظم حالات الدراسة تعانى من الفقر الشديد كما تنوعت قصص الفتيات عن حالات الفقر التي مرت بهن، فبعض الحالات بدأت في سرد حالتها :

إما بوفاة الأب الذى يعمل بالصيد ويعول الأسرة و"**يصرف علينا اليوم بيومه حسب رزق ربنا اللي بيبعته** " ثم اختفى لفترة طويلة وبعد ذلك تأكدوا من وفاته، خرجت الأم للعمل في جمع الياسمين حيث تشتهر قرية كوم النجار بزراعه الياسمين ثم توفت الأم وتركت أربع بنات يعانين من الفقر الشديد ووجدن أنفسهن بدون عائل ولا رفيق ، وتعددت تلك القصص بين غياب الأهل ووفاتهم، وبين وجودهم ولكنهم يعانون من ضيق الرزق حيث ،إنهم يعملون في فلاحة الأرض التي لا تسد قوت يومهم ، حتى تضطر تلك الفتيات إلى بيع أنفسهن وعقد صفقة مع الأزواج العرب في مقابل التضحية بأنفسهن من أجل باقي أفراد الأسرة .

فوفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ أدخل مقياس الفقر متعدد الأبعاد الذى يقيس أوجه الحرمان داخل الأسرة الواحدة لثلاثة أبعاد هي : التعليم والصحة ومستوى المعيشة، حيث تم تقدير نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر متعدد الأبعاد لمصر بنسبة ٦% ونسبة الفئات الهشة التي تعانى مستويات أقل من الحرمان ٧.٢% في الوقت الذى تقدر فيه نسبة السكان التي تعيش أقل من ١.٢٥دولار في اليوم بنحو ١.٧% فقط أي أن هناك فارقاً قدره ٤.٣ درجة مئوية . ويعنى ذلك أن شدة الفقر وفقاً ١.٢٥ دولار يوم غير قادر على التعبير عن إجمالي حالة الأسر التي تعانى بعض مؤشرات الحرمان في الصحة والتعليم وبعض جوانب مستوى المعيشة الأخرى. (٦٦) لذا يمكن أن تتحول حالات عدم المساواة فى الحصول على الموارد والمكاسب فى ظل الفوارق الثقافية الى شرارة تشعل الاضطرابات والقلاقل السياسية ، فالمجتمع المتماسك هو المجتمع الذى يسعى الى رفاه جميع أفراده ، ويقضى على الإقصاء والتهميش ويخلق شعوراً بالانتماء ويعمق الثقة ، ويقدم لأفراده فرصاً للحراك والارتقاء . (٦٧)

معظم حالات الدراسة بنسبة ٧٠% حصلت على مقابل مادى للزواج ويقدر من ٥ إلى ١٠ آلاف جنية بالإضافة إلى ذهب يقدر

ب١٠ آلاف جنية تتركه العروس عند سفرها ، كل ذلك بدون الاتفاق على المؤخر وغير ذلك، وأكدت الحالات أنها اضطرت إلى ذلك لحاجاتها الشديدة إلى المال بعد أن انقطع عنها الحصول على مستوى أعلى من المعيشة .

كما ذكرت الحالة "**كان لازم أتجوز الجوازه دي عشان أسعد أخواتي وأبويا** " .

ومن ضمن هذه الحالات (ف.ط)التي ذكرت "**إنها توفت أمها وتزوج الأب الخالة وأنجبت ٦ أولاد بالإضافة إلى وجود اختين فأصبحت الظروف والحياة صعبة وحاولت أن تضحى بنفسها من أجل باقي أخوتها وتزوجت بالشيخ عبد الله السعودي** "

ومن خلال العرض السابق اتضح أن سوء الأحوال الاقتصادية والعوز والحاجة وغلاء المعيشة أهم العوامل التي دفعت تلك الأسر إلى الإقبال على بيع بناتهن الذى أصبح نوعاً من أنواع الإتجار بالبشر، من أجل الحصول على الفتات من المال . فنظراً للظروف التي تمر بها الأسرة كلها أصبح من المنطقي بالنسبة لتلك الأسر أن تضحى بواحدة فقط من أجل أن يعيش باقي أفراد الأسرة.

ومن خلال عرض العديد من الحالات للظروف التي مر بها الفتيات تبين أن ضيق الدخل وعدم توافر العمل المناسب ،عدم قدرتها على استكمال دراستها هو السبب وراء إقبالها على الزواج من غير المصريين ، وهذه الظروف الاقتصادية السيئة المتمثلة في الفقر والبطالة تعد نوعاً من أنواع **انعدام العدالة الاجتماعية** وعدم توافر الموارد الأساسية التي تحتاج إليها الأسرة ، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الزواج المبكر " نهاية لزواج الأطفال " حيث أكدت على أن الفقر من أهم العوامل المسببة للإتجار بزواج الأطفال. ووضحت الدراسة أهم الآثار المترتبة على ذلك ، والتي من أهمها أن الزواج المبكر له العديد من الأثار السلبية ، ومنها التخلي عن حقوقهن في التعليم والصحة وفرص الحياة، وأن هناك زيادة في المستقبل في أعداد الفتيات المعرضات لهذا النوع من الزواج ، إذا لم تضع الدول حلاً في إمكانية توفير نوع من العدالة الاجتماعية ، والقضاء على سياسة التهميش لبعض المناطق التي تعانى من الفقر ، والعمل على توفير الأدوات والوسائل اللازمة لتمكين المرأة ، بالإضافة الى نشر وسائل التوعية في ريف مصر للتعرف على تلك الاضرار من خلال العديد من الوسائل الممكنة والمتاحة.

- أكدت معظم أفراد العينة بنسبة ٨٠% أنه عند الاتفاق على الزواج يكون الاتفاق عن طريق الوسطاء ولم يتم مباشرة مع ولى أمر الفتاة ، وذلك في وجود محامى يحاول من خلاله أن يحتفظ بحق الفتاه، ويأخذ نسبة من المهر المقدم للفتاة ، ثم تأخذ الفتاة المهر والذهب وبعض الهدايا المقدمة لها وتتركها كلها لأسرتها وتذهب كسلعة تباع وتشترى مع الزوج غير المصري .

- أماعن رضا الفتاه واخذ رأيها في الزواج ، فأكدت الحالات بنسبة ٩٠% أنه قد أُخذ رأيهن بالفعل فبعض الحالات كانت سعيدة وذلك نتيجة للموروث الثقافي التي تتحايل به على الظروف التي يتعرضن إليها . والبعض الأخر أخذ ذلك القرار نتيجة للظروف التي تمر بها وليس لديها أي خيار أخر . ومثال على ذلك :

ذكرت إحدى الحالات : بأنه بعد وفاه الأب والأم وتركهما أربع بنات إحداهن تزوجت من رجل من اليمن وتدعى "ل.م" وقالت أختها بأننا " **لا نعرف طريق لها حتى الأن وذلك من ١٠ سنوات تقريبا** " وبناءً على ذلك خاف أهل القرية من الزواج من أهل اليمن وكان كل الأزواج محل الدراسة من السعودية .أما في الحالات الأخرى التي مازال فيها الأب والأم على قيد الحياة فقد وجد أن الآباء والأمهات من أكثر الأشخاص الذين يسعون إلى زواج ابنتهم والاستفادة من محاسنها حيث أن ذلك من أكثر العوامل التي تجعل الأزواج غير المصريين مقبلين على الزواج من ابنتهم ، وأصبح من لدية ابنة جميلة كمن يملك كنزاً في بيتة يستطيع المتاجرة به . معظم الحالات استمرت لفترات طويلة باستثناء حالتين مرت بالعديد من الظروف السيئة وهما:

تزوجت الحالة الأولى (ا.م) بمساعدة الأب والأم من زوج يبلغ من العمر ٧٠ سنة ولكن لم تستمر الزيجة لفترة طويلة وانفصلت الفتاة وعادت إلى قرية كوم النجار مرة أخرى في ظروف سيئة لمرض أمها وموت أبيها وأخذت تخدم أخواتها ثم تزوجت مرة أخرى من زوج سعودي يبلغ من العمر ٤٨ سنة حيث يعتبر من أصغر الأزواج سنا ، وبعد سفرها مرة أخرى توفت إحدى أخواتها فرجعت مرة ثانية إلى بيت أبيها وتزوجت الزيجة الثالثة من شخص كويتي واستمرت هذه الحالة في الزواج مرة تلو الأخرى كلما تسوء الحالة المادية . وعلى ذلك ووفقاً لقانون مكافحة الإتجار بالبشر الصادر بالقانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ واللائحة التنفيذية له الصادرة بالقرار رقم ٣٠٢٨ لسنة ٢٠١٠ مادة ٢ على أنه يعد مرتكباً لجريمة الإتجار بالبشر كل من يتعامل بأية صورة مع شخص طبيعي بما في ذلك البيع أو العرض للبيع أو الشراء أو الوعد بهما أو إعطاء أو تلقه مبالغ مالية أو مزايا مقابل الحصول على موافقة شخص على الإتجار بشخص أخر له سيطرة علية . (٦٨)

كما يتضح من التحليل السابق أن الفتاه تحرم من خلال هذا النوع من الزيجات من جميع حقوقها ومنها الآتي :

١- الإحساس بآدميتها وكونها فرداً صالحاً داخل المجتمع يحصل على حقوقه ويقوم بواجباته.
٢- الحرمان من التعليم وهو حق لكل مواطن .
٣- الحرمان من الحق الشرعي للزواج وهو السكن والمودة والرحمة والتكافؤ بين الزوج والزوجة.
٤-تحويل الفتاة إلى سلعه للشراء والتضحية من اجل الآخرين .

أهم العوامل الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على انتشار ظاهرة زواج القاصرات :

أولاً : العوامل الاجتماعية :

معظم حالات الدراسة من أسر عدد أفرادها يتراوح ما بين ٦-٨ أفراد، بالإضافة إلى عدم وجود عمل ثابت لكل من الأب والأم ، حيث اشتهرت قرية كوم النجار بجمع الياسمين وبيعه إما للمصانع التي تصنع العطور ، أو في الطرق كباعه جائلين .

فمن خلال العرض السابق وجد أن عدد أفراد الأسرة، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية السيئة من أهم العوامل التي زادت من ارتفاع تلك الظاهرة داخل القرية ، بالإضافة إلى زيادة حالات التفكك الأسرى المتمثلة في موت الأب والأم ، وعدم وجود عائل للأسرة .وفى هذه الحالة تبحث الفتاة عن بديل تكون مسؤولة منه ، وفى نفس الوقت يستطيع أن يراعى باقي أسرتها. وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة كل من كلسى وليندسي في أهمية دور المحددات الاجتماعية في انتشار ظاهرة الزواج المبكر وهى الفقر والهجرة والنزاعات الداخلية و الجهل . كما وضعت أهم الحلول التي قد تقلل منها مثل التعليم والمواطنة وتنظيم النسل .

كما يعتبر الزواج المبكر أمراً مرفوضاً من أجل صحة المرأة والطفل ، إلا أن الزواج المبكر من غير المصريين لا يؤثر فقط في الصحة الجسمانية للزوجة وطفلها، بل يمتد أثره ليبلغ بصحتها وصحة طفلها النفسية إلى أدنى المستويات ، فترى الطفلة نفسها سلعه تباع وتشترى ، وتنتهك كرامتها دون أن تؤذى أحداً ، فتفقد شعورها بالأمان تجاه كل من حولها ، وربما تفقد شعورها بالانتماء نحوهم ، بل هذا الشعور ينتقل إلى طفلها الذى ولد ولم يجد أبوة ، وربما يكون منبوذاً من بعض أفراد أسرته ، ولا يجب إغفال جو الفقر والجوع المحيط به. (٦٩)

ونتيجة لذلك تتعرض الفتيات إلى الأذى سواء (الجسدي – النفسي) ، فذكرت إحدى الحالات **وتدعى" (س.ل)"** أنها تزوجت من رجل مشلول سعودي عن طريق ابنه حتى تقوم بخدمته وتمريضه في السعودية ،حيث تعتبر أرخص من الخادمة وممرضة ، أنجبت طفل ورجعت مرة أخرى. لم يتعلم الولد وعلمته حرفة داخل القرية بدلاً من التعليم ،ولكنها على حد قولها أن والده مازال يصرف عليه ويهتم به بعد انفصالها عنه.

ومن خلال العرض السابق تبين أن الحالة تعرضت للأذى النفسي والإحساس بالقهر حيث، أن الزواج لا يتم بالطريقة التي يأمرنا بها الدين الإسلامي أو أي دين أخر ، حيث تعددت أساليب التحايل على المرأة، من أجل إجازة هذا النوع من الزواج وتحويلها إلى تجارة مربحة لها عائد اقتصادي عالي القيمة لكل من الأسرة والمجتمع في ذات الوقت ، ويتم ذلك من خلال شراء هؤلاء الأزواج غير المصريين بعض الأراضي بداخل مصر، وأيضا ترويج لتجارة الفاكهة واللحوم وغيرها من أنواع التجارة المربحة بداخل القرية ، التي يعود ربحها

على اقتصاد القرية نفسها . وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة أحمد زايد حول الزواج في إطار الإتجار بالبشر، حيث تم رصد الواقع الاقتصادي داخل القرية ،وشدة الفقر التي يعانى منها أفرادها مما دفعها إلى ذلك ، بالإضافة إلى أن ذلك النوع من الزواج القسري من اشد أنواع العنف الذى يقع على المرأة . حيث يتحول فيها الزواج إلى صورة من صور القهر عندما تقبل به نظير مبلغ من المال ،حتى تفيد أسرتها وتفيد أيضا أي فرد داخل الأسرة لذا يعد الإتجار بالبشر شكلاً من أشكال العنف تجاه أكثر الضحايا من النساء والأطفال ،حيث إن معظم الممارسات والانتهاكات موجهة للنساء والأطفال تشكل صورة من صور العنف الجسيم الذي يقع على النساء أو الأطفال ، سواء كان هذا العنف في شكله المادي أو المعنوي. (٧٠)

كما أن سيطرة الأب والأخوة على قرار زواج فتاة لم تتجاوز ١٧ عام حتى ولو تم سؤالها فهي غير مؤهلة لاتخاذ قرار مصيري لحياتها ، فمن خلال الحالات ذكرت أن: –

"والدها وافق على الزواج لأنه مصلحة ليا وللأسرة كلها وكلنا بنسمع كلامه ".

ويتضح من ذلك أن هناك نوعاً من السلطة الأبوية التي تفرض من خلالها أراء الأب على الفتاة داخل الأسرة ، من أجل تحقيق المصلحة العامة والتي من خلالها تعتبر السلطة الأبوية هي أساس لجميع البناءات الاجتماعية داخل القرية .

أما بالنسبة للناحية الصحية ، فمن خلال الوحدة الصحية ،وجد أن الحمل والولادة في سن تلك الفتيات غير مناسب صحياً ، ويظهر أضرار ذلك على فترات بعيدة ، ومن أشهر الأمـــراض التي تتعرض لها تلك الفتيـــات هـــي الأنيميـــا (أمراض نقص الدم) . أما بالنســـبة للأطفـــال حديثي الولادة والتي لا تسجل أسماؤهم لتأخير توثيق عقد الزواج . فمن خلال الوحدة الصحية يصرف لهم جميع التطعيمات المناسبة لهم ، ولا يتم التقصير تجاههم إطلاقاً .

ومن خلال العرض السابق يمكن التعـــرف على أهم النقاط التي تتعرض لها الفتاة من الظلم الاجتماعي والنفسي:

١- حرمان الفتاة من حـــق التوثيـــق الشـــرعي لأبنائها ، والحصول على حقوقهم كأي طفل طبيعي .

٢- فرض سلطة الوالدين على بنـــاتهم وعـــدم القدرة على تحديد المصلحة العامة، إلا مـــن خلال الأب نتيجة لصـــغر ســـنهن وعـــدم قدرتهن على اتخاذ القرار السليم .

٣- حرمان الفتيات من حقوقهن الطبيعة، وهـــى التعليم واكتمال فترة النضوج التي تـــؤهلهن لاتخاذ القرارات المصيرية .

٤- تحويل فكرة الزواج إلى مجرد انعقاد صفقة بين البائع والمشترى على أساس سلعة، وهى الفتاة التي تجبر على الـــزواج مـــن غيـــر المصريين لتحقيق قدر من الرفاهية في فترة زمنية محددة .

ثانياً : العوامل الثقافية :

اهتمت فتيات القرية بنوع مـن أنـواع التقليد والمحاكاة لفتيات أخرى ، بالإضافة إلـى انتشار العادات والتقاليد التي تفرض علي البنت الزواج كنوع من أنواع الحماية لها.

حيث ذكرت بعض الحالات بأن "**معظم الفتيـات اللاتي تزوجن بهذه الطريقة في أحسـن حـال ويكفى رجوعهن في الإجازة بعربيـة مكتـوب عليها جمرك كبيرة تسير في البلد وتشرفهن** "

وعلى حد قول الإخباريين بـأن ذلـك يـنعش الوضع الاقتصادي داخل القرية ،لأن في ذلـك التوقيت بالتحديد يعمل كل من الجـزار وبـائع الخضار والفاكهة بانتعـاش لقـدومهن للقريـة وقضاء فترة الإجازة الصيفية ، ويـتم توزيـع أقمشة منهن كهدايا على أهالي القرية ، وبالتالي يعمل ترزي القريـة ويبيـع ويـنعش الوضـع الاقتصادي بشكل واضح .

كما ذكر أحد الإخباريين :"**عند رجوع الفتيات في الإجازة تشترى اللحمة بكميات كبيرة من الجزار كما يقدم لها الاحترام والاهتمام ، في حين أن معظم الناس المعروفة بمستواها المتوسط في القرية لم يحظ بمثل هذا الاهتمام** ".

كما ذكر أحد الإخباريين بالقرية " عندما تلد الفتاه تأخذ أمها في السعودية وتصرف عليها وتحج ، وتعتبر فرصة بالنسبة لها لأنها تحصل على العديد من المميزات وترجع ومعها اللبس والفلوس والأكل الفاخر "

لذا اعتبر أهالي القرية أن زواج البنات ، يعد من أحسن العوامل التي تحسن من مستواهن، من هنا تحاول كل منهن أن تقلد غيرها وتحسن من مستواها الاقتصادي. ولكن يشترط أن تكون الفتاة على قدر عال من الجمال.

ومن خلال المقابلات مع الفتيات والإخباريين، وجد الباحث أن المستوى الثقافي والتعليمي المنخفض، بالإضافة إلى العادات والتقاليد المنتشرة داخل قرية كوم النجار، هى من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار تلك الظاهرة .واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة يونس التي توضح مدى تأثير المستوى التعليمي في تحديد موعد الزواج المبكر ،انتشار التقليد والمحاكاة بين الفتيات والأهالي والأسر مهما كانت الصعاب التي تواجهها الفتاه في بداية الأمر، حتى ولو إنها ستعمل خادمة في البلد التي تنتقل إليها المهم أنها تعتبر نقلة اجتماعية لها ولأسرتها التي تعانى من الكثير من القهر والظلم الاجتماعي والثقافي .

أهم المقترحات والحلول للقضاء على ظاهرة الزواج المبكر :

بعد انتشار ظاهرة الزواج المبكر في إطار الإتجار بهن ، فقد أوصت بعض الحالات بنسبة ٤٠% بسوء هذه الظاهرة لما ينتج عنها من أضرار وبعض الحالات الأخرى بنسبة ٦٠% أكدت على أنها عاشت بطريقه أحسن من حال أي فتاه أخرى تزوجت في القرية . مع العلم بأن الإقرار بأن الزواج من المصريين يعتبر أحسن حالاً ، ولا يمكن أن يدركه إلا الفتاة المتعلمة والتي اهتمت بتعليمها وأدركت ذلك .

كما حاولت الدولة أن تقر العديد من القوانين التي من خلالها تحافظ على تلك الفتيات ومنها- على حد قول المحامي - أنه إذا كان الفرق أكثر من ٢٥ سنة بين الزوج والزوجة فيجب على الزوج إحضار استثناء من وزير العدل أو بيان حالة يثبت فيه حالته الاجتماعية ، حيث زاد الإقبال على الزواج بمصريات؛ لأنه أرخص بكثير من الزواج بفتاه سعودية ، ولكن عن طريق سياسية التحايل يمكن التخلي عن هذه القوانين بالعديد من الطرق التي من خلالها يتم تلك الزيجة ومنها إما : تسنين البنت ، عقد الزواج دون أن يتم توثيقة ، ودفع مبلغ من المال مقابل الموافقة على الزواج بدلا من كبر سنه .والعديد من الطرق التي من خلالها يتسنى له الزواج .

لذا وجب تقديم التوعية الكافية لتلك الأسر سواء من خلال الإعلام المصري أو مساجد القرية ، كما أكدت معظم أفراد العينة بنسبة ٤٠% على أن مساجد القرية والتليفزيون يلعبان دوراً كبيراً في عملية التوعية ، والبعض الأخر بنسبة ٣٠% أكد على أهمية توفير فرص عمل للشباب لحل أزمة عنوسة الشباب نفسة ، ونسبة ٣٠% من العينة أكد على زيادة القوانين الضابطة التي تعاقب من تقدم على هذا النوع من الزواج .

*** ومن هنا حاولت الدراسة الوصول إلى العديد من الحلول من جميع الأطراف المعنية لحل هذه المشكلة ومنها الآتي :**

١- الملاحقة القضائية لمرتكبي الإتجار بالنساء والأطفال وتطبيق القوانين الرادعة عليهم .

٢- تكاتف جميع الجهات المعنية بانتشار تلك الظاهرة والعمل على نشر التوعية اللازمة لحظر انتشارها ومنها كل من وسائل الإعلام ومساجد القرية والمدن الكبيرة.

٣- اهتمام الدولة ومنظمات المجتمع المدني بتلك الظاهرة والعمل على محاربتها ومتابعه تلك الظواهر حتى يتم القضاء عليها بقدر الإمكان.

٤- حل مشاكل الشباب ومن أهمها مشكلة البطالة، والعمل على إيجاد التوعية الكافية التي تعد من أهم العناصر التي تمنع انتشار بعض الظواهر السيئة ، ومحاولة خلق العور بالانتماء وتعميق الثقة وتقديم العديد من الفرص لأفراده من الحراك والارتقاء حيث ان تكرار طرح هذه القضايا ، قد يكون لها دور في تغيير ثقافة المجتمع مع مرور الوقت .

خـاتمـــة

في ضوء النتائج الميدانية للبحث يمكن الإجابـــة على التساؤلات الآتية :

السؤال الأول : ما هو زواج القاصرات وعلاقته بظاهرة الإتجار بالبشر؟

قد تبين من خلال الدراسة في أن هناك ثلاثة اتجاهات مختلفة تربط بين زواج القاصرات والإتجار بالبشر الذى يحتمل المكسب والخسارة وتحويل الفتاة الى سلعة وهى **الأول** :

تغيير شكل القرية إلى مبانٍ شاهقة بعد أن كانت مبنية بالطوب اللبن وتحسن مستواها الاقتصادي ، **الثاني** : طريقه الزواج من الفتيات القاصرات في إطار الإتجار بالبشر حيث اعتبرت معظم أفراد العينة أن الزواج قائم على الإشهار ولكن لا يتم توثيق العقود إلا بعد إتمام القاصر سن الزواج ، **الثالث** : معظم أفراد العينة تم زواجها من السعوديين مقابل انعقاد صفقة ، يتم فيها تقديم بعض المساعدات لأهل الفتاة مقابل الزواج والاستفادة التي تتمثل في : خدمة أهله في السعودية(خادمة) أو تمريضه أو زواج للمتعة لفترة مؤقتة في حين استمرت بعض الحالات واستقرت لفترات طويلة

السؤال الثاني : ما العلاقة بين ثقافة الفقر وتحويل الفتيات بالقرية الى سلعة للبيع والشراء؟

قد توصلت الدراسة إلى أن عامل الفقر من أهم العوامل الاقتصادية المسببة لانتشار ظاهرة الإتجار بالفتيات القاصرات بقرية كوم النجار حيث تعرضت معظم الحالات إلى ظروف اقتصادية قاسية جعلت الاتجاه إلى ذلك هو السبيل الوحيد لها ولأسرتها، كما أن عمليات الإتجار في مصر يبلغ عدد ضحاياها أكثر من مليوني ونصف المليون ضحية معظمهم من النساء والأطفال مما يتطلب ضرورة البحث عن وسائل فعالة من الدولة لمواجهه هذه الجرائم .

وجود بعض الأثار المترتبة على ظاهرة زواج الفتيات القاصرات ومنها : حرمان الفتاه من التعليم ، وحرمان الفتاه من حقها الشرعي من الزواج الذى أمر به الله سبحانه وتعالى "المودة والرحمة "، وتحويل الفتاه إلى سلعه تشترى من أجل الحصول على مأوى ومصدر للرزق لها ولأسرتها.

السؤال الثالث : ما تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية السيئة من خلال ظاهرة زواج القاصرات والتعامل معهم كسلعة ؟

توصلت الدراسة إلى أن **العوامل الاجتماعية** السيئة لها تأثير كبير على ظاهرة الإتجار بزواج القاصرات ومن أشهرها التفكك الأسرى التي تعانى منه الأسرة بسبب الفقر الشديد ، وارتفاع عدد أفراد الأسرة في الريف وعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية .

كما تعرضت الفتيات للأذى النفسي والجسدي والإحساس بالقهر حيث أن الزواج لا يتم بالطريقة التي يأمرنا بها الدين الإسلامي أو أي دين أخر، فمن خلال الهيمنة الذكورية للرجل سواء كان الأب أو الزوج الذى يرغب في شراء الفتاة كسلعه يجعلها تشعر بالقهر والظلم الاجتماعي، والإحساس بالمسئولية تجاه اسرتها بشكل كبير، فتعددت أساليب التحايل على المرأة، من أجل إجازة هذا النوع من الزواج وتحويلها إلى تجارة مربحة لها عائد اقتصادي عالي القيمة لكل من الأسرة والمجتمع ، كما أظهرت الدراسة وجود بعض الأثار السلبية لدى الفتيات القاصرات ، مع العلم بأن الفتاه غير مكتملة فسيولوجياً في تلك الفترة مع عدم قدرتها على

الحمل والولادة كما عانت معظم أفراد العينة من (الأنيميا) وسوء الحالة الصحية، أما عن الأضرار النفسية فقد تعرضت بعض الفتيات إلى الأذى الجسدي والنفسي وعدم الإحساس بالأمان حتى مع استمرار بعض الحالات في الزواج وفقاً لانعقاد صفقة من أجل التحرر من الفقر والعنف الموجه نحوها .

العوامل الثقافية :

انتشار التقليد والمحاكاة بين الفتيات والأهالي مهما كانت الصعاب التي تواجه الفتاة في بداية الأمر، ومنها أن تعمل كخادمة في البلد التي تنتقل إليها المهم أنها تعتبر نقلة ، اجتماعية لها ولأسرتها التي عانت الكثير من القهر والظلم الاجتماعي والثقافي كما أكدت الدراسة على اهتمام الفتيات بهذا الزواج بعد ظهور بعض الفتيات بمستوى اقتصادي مرتفع ، كما أظهرت الدراسة أن ضعف الحالة التعليمية وتسربهن من التعليم والجهل الذى يعانى منه أهل القرية ، من أكثر العوامل التي ساعدت على انتشار تلك الظاهرة .

السؤال الرابع : ما الاقتراحات والحلول اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة :

١- زيادة توعية أهالي تلك القرية بأن الزواج من المصريين أحسن من تعرضهن إلى مصير مجهول.

٢- تدعيم دور الدولة للحفاظ على الفتيات القاصرات من خلال فرض القوانين الصارمة التي تحظر هذا النوع من الزيجات "زواج الصفقة "

٣- توفير التوعية الكافية من الإعلام والمساجد ورجال الدين للتعرف على مخاطر زواج الفتيات القاصرات بزواج الصفقة من النواحي النفسية والاجتماعية وكيفية حرمان الفتاة من حقها فى العيشة الكريمة والتعليم وممارسة حياتها الطبيعية

٤- حل مشاكل الشباب وتوفير الحلول التي تساعدوهم على بناء أسرة تقوم على المودة والرحمة التي أمر بها الله سبحانه وتعالى في كتابة الكريم .

المـراجـــع :

١) أحمد مجدى حجازي ، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب " دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد ، الدار المصرية السعودية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١١٣-١١٤ .

٢) انظر :
أحمد لطفى السيد مرعى ، استراتيجية مكافحة جرائم الإتجار بالبشر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠، ص ١٠ .

٣) سالم إبراهيم بن أحمد النقبي ، جرائم الإتجار بالبشر واستراتيجيات مكافحتها على الصعيدين الدولي والإقليمي، الدليل للدراسات والتدريب ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ص ٣٥-٣٦.

٤) ساسكيا ساسن ، علم اجتماع العولمة ، ترجمة على عبد الرازق جلبى ، المركز

القومي للترجمة ، القـاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ١٧٦.

*) UNFPA, marrying too young end child marriage , new York , the united nations population fund 2012 ,p45.

(*) قانون مكافحة الإتجـار بالبشـر الصـادر بالقانون رقم ٦٤ لسـنة ٢٠١٠ ، المجلـس القومي للطفولة والأمومـة ، وحـدة منـع الإتجار بالبشر والنساء والأطفال ، جمهورية مصر العربية ، ٣٠١٣ .

٥) عبد الهـادي الجـوهري ، قـاموس علـم الاجتماع ، المكتـب الجـامعي الحـديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٨، ص ١١١.

٦) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٦ ، ص ٢٥٦.

٧) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الثاني – مراجعة وتقـديم : محمـد الجـوهري ، المجلـس الأعلـى للثقافـة ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٧٩١.

8) Oxford university press, New York, second edition, 2006, p.494.

٩) نجلاء أحمد المصـلحي ، التـدخل المهنـي بالممارسة العامة في الخدمـة الاجتماعيـة لتنمية وعى أرباب أسر الفتيات القاصـرات بمخاطر زواج الصفقة "دراسة مطبقة علـى جمعية المرأة العصـرية لتنميـة المجتمـع بالمحلة الكبرى" ، ورقـة بحثيـة منشـورة بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشـرين للخدمة الاجتماعيـة" الخدمـة الاجتماعيـة والعدالة الاجتماعيـة" ، جامعـه حلـوان ، القاهرة ، مارس ٢٠١١ ، ص ٦٤٢٢ .

١٠) أميـرة محمـد شـحاتة إبـراهيم ، زواج القاصرات وانتهاك حقوق المرأة ، دراسـة سوسيولوجية في المجتمع المصري، رسـالة ماجستير (غير منشورة) ، كليـة الآداب ، جامعه الإسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص ٧ .

١١) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٩٧.

١٢) محمد ياسر الخواجـة ،حسـين الـدرينى ، المعجم الموجز في علم الاجتماع ، مصـر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٢٢٢.

١٣) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ .

١٤) مها الكردي ،الفقر وأطفال الشوارع "لعوامل المجتمعية والتداعيات الأسرية والنفسـية" ، في : قضايا الفقر والفقـراء فـي مصـر ، المجلد الأول ، المركـز القـومي للبحـوث الاجتماعية والجنائية ، المـؤتمر السـنوي التاسع ، ٢٠١٠ ، ص ٣٠٠.

١٥) هاني خميس أحمد عبدة ، تأنيث الفقر بـين المحددات وسبل المواجهة ، فـي : الأسـرة العربية ، المجلة العربية لعلـم الاجتمـاع ، مركز البحوث والدراسـات الاجتماعيـة ، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ٧٦.

١٦) تقرير الكومسيك ، تعزيز القدرات الوطنيـة للبلدان الأعضاء منظمة التعاون الإسـلامي في إحصائيات الفقر، اللجنة الدائمة للتعـاون الاقتصادي والتجـاري لمنظمـة التعـاون الإسلامي ، تركيا ، ٢٠١٥ ، ص ٢١.

١٧) محمد ياسـر الخواجـة ، علـم الاجتمـاع الاقتصادي "بـين النظريـة والتطبيـق" ، الأهالي للتوزيع ، سورية ، ١٩٩٨، ص ص ١٣٠-١٣١ .

١٨) جمال محمـد حمـاد ، التضـخم وأثـاره الاجتماعية " دراسة ميدانية على عينة مـن الفقراء بمحافظة المنوفية " ، فـي حوليـات آداب عين شمس ، المجلد ٤٢ ، أكتـوبر – ديسمبر ٢٠١٤ ، ص ٤٤.

١٩) تقرير التنمية الإنسانية العربية " تحـديات أمن الإنسان في البلدان العربية ، برنـامج الأمم المتحدة الإنمـائي، لعـام ٢٠٠٩، ص ١١.

i. www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr09/HDR_2009_Complete.pdf

٢٠) خالد مصطفى فهمـى ، النظـام القـانوني لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر فـي ضـوء القانون رقم ٦٤ لسـنة ٢٠١٠ والاتفاقيـات الدولية والتشريعات العربية (دراسة مقارنة) ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١١، ص ص ٨٢-٨٣.

21) International lab our Office ,Operational indicators of trafficking in human beings, results from a Delphi survey implemented by the ILO and the European Commission,2009,p.1.

٢٢) على عبد الرزاق جلبى وأخرون ، القاموس العصري في العلم الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعيـة ، الإسـكندرية، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠٠١.

انظر : مصطفى خلف عبد الجواد ، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مراجعه : محمـد الجـوهري ، مركـز البحـوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٢٢ .

٢٣) رمضان بسطاويس ، علـم الجمـال عنـد لوكاتش ، الهيئة المصرية العامة للكتـاب ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٦٧.

٢٤) عبد الله عبد الرحمن ، النظريـة فـي علـم الاجتمـاع ، الجـزء الثـاني "النظريـة السوسيولوجية المعاصرة " ، دار المعرفـة الجامعيـة ، الإسـكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٤.

٢٥) هربرت ماركيوز ، العقل والثورة ، ترجمة : فـؤاد زكريـا ، هيجـل ونشـأة النظريـة الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٩٣.

٢٦) أسامة عبد الباري ، رؤية الفقراء لـواقعهم الاجتماعي ، "دراسة ميدانية على عينة مـن المستفيدين من معاش الضمان الاجتمـاعي بمحافظة الشرقية ، ورقة بحثية ضمن مؤتمر قضايا الفقر والفقراء في مصر ، المـؤتمر السنوي التاسع ، المركز القـومي للبحـوث

الاجتماعيـــة والجنائيـــة ، المجلـــد الأول ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٨٩ .

٢٧) أحمد مجدى حجازي ، العولمة بين التفكيـك وإعادة التركيب " دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد مرجع سابق ، ص ١٢١.

٢٨) محمد خطاب ، ثقافة الفقر ونظرية أوسـكار لويس، نوفمبر ٢٠٠٩.

a. http://khatab38.blogspot.com.eg/2009/11/blog-post_101.html

29) Alam Saleh, Relative Deprivation Theory, Nationalism, Ethnicityand Identity Conflicts, University of Bradford, UK, Geopolitics Quarterly, Volume: 8, No 4, Winter 2013,p165.

٣٠) هاني خميس عبـده ، تأنيـث الفقـر بـين المحددات وسبل المواجهة ، مرجع سـابق ، ص ٨٥.

٣١) فيليـب جـونز ، النظريـات الاجتماعيـة والممارسة البحثية ، ترجمة محمـد ياسـر الخواجة ، مصر العربية للنشر والتوزيـع ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ١٤٣.

٣٢) ميل تشيرتون وآن براون ، علم الاجتماع " النظرية والمنهج " ، ترجمة : هناء الجوهري ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٣٧.

٣٣) أحمد زايد ، الزواج في إطار الإتجار بالبشر ، ضمن مشروع بحوث الإتجار بالبشر فـي المجتمع المصري، المركز القومي للبحـوث الاجتماعية والجنائية ، القـاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٢ .

٣٤) جون فريدمان ، التمكين: سياسـة التنميـة البديلة ، ترجمة وتقـديم : ربيـع وهبـة ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة، ٢٠١٠ ، ص ص ٤٥-٥٩.

٣٥) خوان سومافيا، مـؤتمر العمـل الـدولي ، الخلاص من الفقر ، جنيف ، الـدورة ٩١ ، ٢٠٠٣ ، ص ١.

٣٦) على عبد القادر على ، انتشار الفقر وأثـره على إضعاف النساء في الـدول العربيـة ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ٢٠٠٥، ص ٢٢.

٣٧) ساسكيا ساسن ، علم اجتماع العولمة ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٧-١٧٨.

٣٨) مصطفى محمود ، العشوائيات وثقافة الفقـر "دور الدولة وآليـات المواجهـة ، مصـر العربية للنشر والتوزيع ن القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ١٢٧.

٣٩) ياسر محمد اللمعـى ، المكافحـة الجنائيـة للإتجار بالنساء والأطفال ما بـين القـانون الدولي والتشريعات القانونية "دراسة مقارنة " ، بحث منشورو بمجلة كلية الحقوق جامعه طنطا ،٢٠١٣ ، ص ٦

٤٠) هاني خميس ، تأنيث الفقر بـين المحـددات وسبل المواجهة ، مرجع سابق ، ص ٩٥.

٤١) أحمد زايد ، الأسرة العربية في عالم متغير ، مركز البحوث والدراسـات الاجتماعيـة ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١٢٣.

٤٢) ايان كريـــب ، النظريـــة الاجتماعيـــة مـــن بارسونز إلى ها برماس ، ترجمة : محمـــد حسين غلوم ، سلسلة عالم المعرفة ، العـــدد ٢٤٤ ، الكويت ، ١٩٩٩، ص ٢١٩ .

٤٣) احمد زايد ، الأسرة العربية في عالم متغير ، مرجع سابق ، ص ١٢٣.

٤٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية ، مرجع سابق ، ٨١ .

٤٥) علياء شكري ، قضايا المرأة المصرية بـــين التراث والواقع " دراســـة للثبـــات والتغيـــر الاجتماعي والثقافي " ،، مركـــز البحـــوث والدراسات الاجتماعية ، تقـــارير التـــراث والتغير الاجتماعي ، الكتاب الثالث عشـــر ، جامعه القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٥.

٤٦) سامية قدري ونيس ، التيار النسوي والعمل الاكاديمي في مصر كلية البنات نموذجاً ، في : العولمة وقضايا المرأة والعمـــل ، أعمـــال الندوة العلمية لمركز الدراســـات والبحـــوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس تحرير عبد الباســـط عبـــد المعطـــى ،اعتماد علام ، مركز البحـــوث الدراســـات الاجتماعية ، القـــاهرة ، ٢٠٠٣، ص ٤٤٤.

٤٧) أحمد زايد ، الأسرة العربية في عالم متغير ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

٤٨) عزة أحمد صيام ، النساء الفقيرات وهشاشة فرص الحياه في مصر " دراسة ميدانية لعينة من النساء الفقيرات في حي شـــعبي" ، فـــي :العولمة وقضايا المرأة والعمل، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

٤٩) علياء شكري ، قضايا المرأة المصرية بـــين التراث والواقع " دراســـة للثبـــات والتغيـــر الاجتماعي والثقافي " ، مرجع ســـابق ، ص ص ١٣٥-١٥٥.

٥٠) رانيا الكيلاني ، التحرش الجنســـي بـــالمرأة واختلال منظومة القيم في المجتمع المصري ، المجلة العربية لعلـــم الاجتمـــاع ،جامعـــه القاهرة ، العدد ١٣، ٢٠١٤ ، ص ١٢٩.

٥١) منال زكريا ، الزواج فـــي إطـــار الإتجـــار بالبشر : جدل المكان والتاريخ والثقافة ، في الزواج في إطار الإتجار بالبشـــر ، ضـــمن مشروع بحوث الإتجار بالبشر في المجتمـــع المصـــري ، المركـــز القـــومى للبحـــوث الاجتماعية والجنائية ، القـــاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٧٠.

52) UNICEF'innocenti research Center 'trafficking in human being ,especially women and children , in Africa, second edition , New York, 2005 (downloadable version of this report is available online Website: www.unicef.org/irc and www.unicef-irc.org

53) "united nations population fund, marrying too young "end child marriage, UNFPA ,new york,2012, www.unfpa.org www.unfpa.org

٥٨) أحمد زايد ، الزواج في إطار الإتجار بالبشر ، مرجع سابق.

٥٩) إقبال السـمالوطى ، زواج الأطفـال لغيـر المصريين في ضوء ظاهرة الإتجار بالبشر " دراسة ميدانيـة بمحافظـة ٦ أكتـوبر " ، المجلس القومي للأمومة والطفولة ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

٦٠) بثينة محمود فؤاد ، الإتجار بالبشر: آثـاره الاقتصادية وكيفية مواجهته " دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربيـة " ، رسـالة ماجستير غير منشورة ، كليـة التجـارة ، جامعه عين شمس ، القاهرة ، ٢٠١٣.

٦١) أسماء عادل محمد سليم ، خدمات الرعايـة الاجتماعية وتنمية قيم السـلام الاجتمـاعي للأطفال ضحايا الإتجار بالبشـر ، رسـالة ماجستير (غير منشـورة) ، كليـة الخدمـة الاجتماعية ، جامعه حلوان ، ٢٠١١.

٦٢) نجلاء أحمد المصـلحي ، التـدخل المهنـي بالممارسة العامة في الخدمـة الاجتماعيـة لتنمية وعى أرباب أسر الفتيات القاصـرات بمخاطر زواج الصفقة "دراسة مطبقة علـى جمعية المرأة العصـرية لتنميـة المجتمـع بالمحلة الكبرى، مرجع سابق .

http://0810gxp3d.1104.y.http.search.mandumah.com.mplb.ekb.eg

٦٣) على جلبى ، الفقراء في مصر بين الإجحاف والإنصاف "رؤية مستقبلية " ، ورقة بحثية ضمن المؤتمر السنوي التاسع لقضايا الفقـر والفقراء في مصر ، المركز القومي للبحوث

54) Eunice Ndunge Muthengi, Early Marriage and Early Childbearing in Ethiopia: Determinants and Consequences , University of California, Los Angeles,2010.nfpa.org

55) Kelsey McGregor Perry and Lindsay McEwing, How do social determinants affect human trafficking in Southeast Asia, and what can we do about it? A systematic review, Harvard School of Public Health/François-Xavier Bagnoud Center for Health and Human Rights ,2013.

i. http://www.jstor.org/stable/healhumarigh.15.2.138www.unfpa.org

56) Human rights watch , No Way Out child marriage and human rights abuses in Tanzania, united states of America ,2014 . (downloadable version of this report is available online https://www.hrw.org/.../tanzania1014_forinsert_ForUpl...

57) Karie Kabance, The Globalization of Sex Trafficking, International Affairs: Directed Research Project,2014. (downloadable version of this report is available online https://ucollege.wustl.edu/files/.../iap.kabance.drp_.pdfw.unfpa.org.

الاجتماعية والجنائيـــة ، المجلـــد الثـــاني ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ١١٧٥.

٦٤) (١) تقرير التنمية العربية الانسانية ، تحديات أمن الأنسان في البلدان العربيـــة ، مرجـــع سابق ، ٨١

٦٥) منظمة الفاو وبرنـــامج الاغذيـــة العـــالمي ،صحيفة الوقائع ، المرأة الريفية والأهـــداف الانمائية للألفية .

www.fao.org/3/a-an479a.pdf .

٦٦) ابتسام الجعفراوى ، الفقر في مصر خـــلال ثلاثين عاماً ، فـــي : المجلـــد الاقتصـــادي ،المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري " المرحلة الثانية ١٩٨٠-٢٠١٠ ، المركز القومي للبحـــوث الاجتماعيـــة والجنائيـــة ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ٥٢٩-٥٣٠.

٦٧) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤" المضـــي في التقدم بناء المتعـــة لـــدرء المخـــاطر" ، برنامج الامم المتحدة الإنمـــائي، الولايـــات المتحدة الامريكية ، ٢٠١٤ ، ص ٧٧ .

www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf .

٦٨) قانون مكافحة الإتجـــار بالبشـــر الصـــادر بالقانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ ،مادة رقم ٢ ، المجلس القومة للطفولة والأمومـــة ، وحـــدة منع الإتجار بالبشر والنســـاء والأطفـــال ، جمهورية مص العربية ، ٢٠١٣

٦٩) أقبال السمالوطى ، دراسة استطلاعية عـــن زواج الأطفال من غيـــر المصـــريين فـــي محافظة ٦ أكتوبر ، مرجع سابق ، ص ص ١-٢ .

٧٠) ياسر محمد اللمعى ، المكافحـــة الجنائيـــة للإتجار بالنساء والأطفال ، ما بين القـــانون الدولي والتشريعات الوطنية، دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص ٢٦